سيكولوجية السلطة

بحث فى الخصائص النفسية المشتركة للسلطة

تأليف / سالم القمودى

مكتبة مدبولى

سيكولوجية السلطة

الـــــكـــــتـــــاب :: سيكولوجية السلطة ـ بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة

الــــكــــاتــــب سالم القمودى

الــطــبــعـــة : الأولى ـ ١٩٩٩

الـــنـــاشـــر : مكتبة مدبولى ـ ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة

ت : ٥٧٥٦٤٢١ ـ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

الـــغــــلاف : محمد لطفى

الجـمـع الـتـصـويـرى دار جهاد ٢٦ ش إسماعيل أباظة - لاظوغلى

والـتـنـسيـق الـداخـلى : ت : ٣٥٦٤٧٨٣

سيكولوجية السلطة

بحث فى الخصائص النفسية المشتركة للسلطة

تأليف

سالم القمودى

الناشر

مكتبة مدبولى

١٩٩٩

إهداء

إلى المغمورين فى القرن الواحد والعشرين الذين تلفح وجوههم السلطة كأشعة الشمس الحارقة ولا يجدون ظلاً ظليلاً يستظلون به من همّ السلطة التى تلاحقهم فى قوتهم.. فى حريتهم.. فى كرامتهم..

وراء كل سلطة

فى المجتمع

أيّاً كان نوعها

نفس آمرة

أو ناهية

مدخل

(١)

سيكولوجية السلطة

مثلما ندرس سيكولوجية الطفل.. الرجل.. المرأة، ومثلما ندرس سيكولوجية الجماعات.. الجماهير.. الشعوب، يجب أيضا ـ وبنفس الحماس ـ أن ندرس سيكولوجية السلطة.. السلطة التى تملك من الوسائل والأدوات ما يمكنها من التأثير فى كل السيكولوجيات الأخرى، بل إخضاعها والسيطرة عليها وتوجيهها وقيادتها وفق كيفيات ووسائل تتحكم فيها السلطة ووفق إمكانيات وآليات تحتكرها السلطة ووفق مقاصد وأهداف وغايات ترسمها السلطة.

وأن ندرس سيكولوجية السلطة يعنى أن نفهم السلطة التى نخضع لها، أو التى تحاول أن تخضعنا لها، وأن تعرف ما تريده منا، وما يمكن أن تحققه لنا، وأن نطمئن إلى خضوعنا لها، أو أن نرفض هذا الخضوع ونقاومه.

وأن ندرس سيكولوجية السلطة يعنى أيضا أن نعرف مرجعية بعض مواقفها، وبعض قراراتها وبعض تصرفاتها.. التى قد لا تعجبنا.. لا نرضى عنها.. فنجد لها العذر أو لا نجد.. نلوم أو لا نلوم،.. نقبل أو نعارض.. تلك المواقف والقرارات والتصرفات.

ومن أجل ذلك، ولأن سيكولوجية السلطة موضوع جدير بالبحث والدراسة يحاول هذا الكتاب إظهار بعض جوانب سيكولوجية السلطة (السلطة التى تملك إصدار القرار.. الأمر.. افعل... أو لا تفعل) من وجهة نظر نفسية اجتماعية تنطلق من طبيعة السلطة ذاتها.. من الخصائص والسمات المشتركة التى يتسم بها فعل من فى السلطة.. ومن المفاهيم والتصورات التى يكاد يجتمع حولها كل من فى السلطة بشكل أو بآخر.

* فكل سلطة تقوم على أساس نفسى عقلى، وتمارس فعلها انطلاقا من دوافع وموجهات وتجارب وخبرات نفسية عقلية ظاهرة أو باطنة، اكتسبتها من خلال وعيها التاريخى لمفهوم السلطة، ومن خلال وعيها لما بالواقع من أحداث وأشكال وعلاقات للسلطة؛ وما فيه من مظاهر للقوة والضعف والخطأ والصواب، وما يمكن أن تحدثه السلطة فيه بعد أن تخضعه لإرادتها.

* وكل سلطة تتأرجح بين ما تعلنه وما تخفيه، بين الأيديولوجيا وهى الوجه المعلن للسلطة، وبين السيكولوجية وهى الوجه الخفى للسلطة... فهى رسميا مع الأيديولوجيا

وهى نفسيا مع الأنا ـ السلطة ـ التى تخترق الأيديولوجيا متى رأت أن ذلك فى مصلحتها، ويحقق أهدافها كسلطة.

* وكل سلطة تختار ـ بناء على ما استقر فى نفسيتها من وعى تاريخى، وما حصلته من خبرات وتجارب نفسية عقلية ـ تختار الكيفية أو الكيفيات المناسبة لممارسة السلطة والدرجة التى تعمل فيها لمكسب أكبر قدر من الخضوع والطاعة، كما تختار تبعا لذلك الوسائل التى تراها أنجع من غيرها لتحقيق ذلك، حسب ما يسمح به الوضع الدستورى والبناء الثقافى الاجتماعى السائد فى المجتمع ومدى تقبل هذا البناء للممارسة أو الكيفية أو الوسيلة التى تقررها السلطة لإدارة وقيادة المجتمع وبسط نفوذها وهيمنتها عليه.

* وكل سلطة إما أن تتحول إلى إدارة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة.. الدستور.. القانون، فتنتمى بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسى، الدستورى، الإدارى، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمى إلى أنظمة الطفرة والتحولات الفجائية، لتمسى بذلك السلطة هى الكل.. هى الدولة، والدولة هى السلطة لا غير.

* وكل سلطة تعيش هاجس الأمن فترقب أى اختراق مهما قل شأنه يخدش جدار الأمن.. أساس العلاقة بين المواطن والسلطة وحدها المنيع.

ـ وكل سلطة ترفض المعارضة، أى معارضة، وهو شأن من طبيعتها كسلطة، غير أن المعارضة من جانب آخر شأن طبيعى أيضا من طبيعة نفس الفرد ملازم لأى خضوع منه لسلطة ما، بل إن المعارضة جزء من واقعة السلطة ذاتها ومن واقعة الخضوع ذاته، لأن النفس ترفض الخضوع وتأبى الانقياد ما لم يصاحبها يقين نفسى أو اقتناع عقلى بشرعية السلطة كحق لأصحابها، وبشرعية الخضوع كواجب لتنفيذ هذا الحق.

ـ وكل سلطة تخشى الجماهير فى تجمعها وتجمهرها.. تخشى الجموع كقوة كامنة خفية قد تهز السلطة فى أى لحظة وتسحب البساط من تحت أقدامها.

ـ وكل سلطة لا تقدم الحقيقة كل الحقيقة للجماهير، والجماهير بإمكانياتها الاعتيادية لا تستطيع بلوغ تلك الحقيقة، ومن هنا تقاد الجماهير ضد مصالحها، بل تقود الجماهير نفسها أحيانا ضد مصالحها بسبب عدم المعرفة، ومن هنا أيضا تنشأ أزمة المشاركة السياسية أزمة مشاركة الشعب فى الحكم أو أزمة الديمقراطية مباشرة كانت أم غير مباشرة.

(٢)

ميكيافيللى(*) وسيكولوجية السلطة

ولعل أشهر صورة «سلبية» عن سيكولوجية السلطة أو عما يجب أن تكون عليه السلطة وأصبحت فيما بعد تشكل جانبا مهما من جوانب الوعى التاريخى لمفهوم السلطة وكيفية ممارستها هى تلك التى رسمها «ميكيافيللى» فى القرن السادس عشر(*) فى كتابه (الأمير) وقد استعرض فيها الخطوط العريضة لكيفية الوصول إلى الحكم، والأسس النفسية التى يجب أن يكتسبها المرء (وهو فى السلطة) لكيفية ممارسة السلطة، والوسائل التى يعتمدها للحفاظ عليها بمعزل عن أى قيد من الدين أو الأخلاق أو أى التزام تجاه العدل والفضيلة، والحرية والكرامة، والحق والواجب.

ولاشك فى أن «ميكيافيللى» كان فى صورته تلك متأثرا ببيئته، وبما كانت تعانيه إيطاليا فى ذلك الوقت من اضطرابات وحروب داخلية بين مقاطعاتها وممالكها (فلورنسا، ميلانو، البندقية) وحروب خارجية مع جيرانها خاصة فرنسا، ومبهورا فى ذات الوقت بتاريخ أجداده الرومان.

ولاشك أيضا فى أنه كان متحيزا للسلطة فيما ذهب إليه من آراء وما طرحه من تصورات ومفاهيم لطبيعة السلطة وأسباب قوتها وضعفها ومدى موقفها من الآخر وكيفية التعامل معه. وربما جاءت هذه الأفكار والتصورات أيضا كنتيجة واقعية عملية للمؤامرات والدسائس التى كانت تتعرض لها السلطة فى بلاده، والضغط الذى كانت تعانيه بسبب ذلك. حتى أنه كان يدعوها إلى بذل ما فى وسعها من قوة وحيلة لإحكام قبضتها وبسط نفوذها وعتو جبروتها.. وكان يربط كل ذلك بمصلحة الأمير.. مصلحة السلطة حتى أنه كان يرى أن من الحكمة أن ينكث الإنسان بوعده وأن ينقض معاهداته إذا كان فى ذلك مصلحة له.

وأهم ما اشتهر به «ميكيافيللى» بشكل خاص هو المبدأ المشهور «الغاية تبرر الوسيلة» وهو المبدأ الذى يرفض خضوع السياسة لأى قاعدة أخلاقية، وبتبنى «ميكيافيللى» لهذا المبدأ فقد فرق بين السياسة وبين الأخلاق، وأكد عدم وجود أى رابط بينهما.. وهنا نجد أنفسنا ـ كما يقول «كريستيان غاوس» فى مقدمته لكتاب الأمير ـ قد خضنا فى سلسلة

(*) ولد «ميكيافيللى» فى فلورنسا عام ١٤٦٩، وتوفى عام ١٥٣٢.

من التناقضات النفسية السيكولوجية التي وصل إليها «ميكيافيللى» عن طريق إحساسه الواقعي الشديد.

فقد أوصى الأمير بأن يستخدم المصانعة والرياء حيث يرى استخدامها نافعا للوصول إلى السلطات، وبالطبع لن تكون هذه الطريقة مجدية على المدى الطويل، إذ أن علاقات الأمير المهمة تكون مع الأمراء الآخرين، ولا يتطلب إدراك هذه النتيجة أى قسط من التعلق بالمثاليات وعلى الرغم من أن «لاروشيفوكو الفرنسى» لا يعتبر من المثاليين إلا أنه يقول فى إحدى حكمه المشهورة أن (المصانعة هى الجزية التى تدفعها الرذيلة للفضيلة) وهو يعنى بهذا أن المصانعة تؤتى أكلها لأن غالبية الرجال ليسوا من المرائين والمنافقين، وأنهم تبعا لذلك لا يشكون كثيرا، وعندما يمارس جميع الأمراء أساليب الخداع يتوقف الخداع عن تحقيق أية نتائج لهم جميعاً، وهذا ما حدث بالفعل لبطله «قيصر بورجيا» إذ حصل على سلطان كبير عن طريق استخدام القوة والحيلة، ولكنه سرعان ما فقد هذا السلطان عندما لجأ الأمراء الآخرون إلى نفس أساليبه واستخدموها بنجاح ضده»[1].

وعلى هذا النحو يمكن اعتبار «ميكيافيللى» ـ كما بدا فى كتابه الأمير ـ رائدا من رواد التمييز أو الفصل بين الدين والسياسة من جهة، وبين السياسة والأخلاق من جهة أخرى، وهو ما درج عليه المفكرون الغربيون لأسباب سياسية تاريخية اجتماعية تخصهم وحدهم كغربيين دون غيرهم. لأن هذا الفصل جاء فى حقيقة الأمر كرد فعل عنيف على ضغوط الكنيسة وتدخلاتها التعسفية الخفية والعلنية فى أنظمة السلطة السياسية والاقتصادية، بل إن هذا التدخل وصل إلى المجال العلمى المحض وأنشطته التجريبية.

وقد أمسى فصل السياسة عن الأخلاق والوسيلة عن الغاية هو المطمح الخفى لكل سلطة، ونرسخ الاعتقاد بأن السلطة لا تقوم على الأخلاق (وحدها) ولا تهدف إليها (فى ذاتها) إنما تقوم على المصلحة (العامة أو الخاصة). ولذلك فإن السياسة لا تهتم كثيرا للوسائل التى تستخدمها ولا لشرعية هذه الوسائل وأخلاقيتها بقدر ما تهتم للمنفعة وللغاية التى تحققها هذه الوسائل.

---

(١) من مقدمة كريستان غاوس «عميد جامعة برستون الأمريكية لكتاب الأمير لـ«ميكيافيللى» تعريب خيرى حماد ـ ص٣٥ ـ ٣٦ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ودار الآفاق الجديدة.

(٣)

«جوستاف لوبون»(*) وسيكولوجية الجماهير:

ولعل أشهر صورة «سلبية أيضا» عن الجانب الآخر أى عن الطرف المقابل للسلطة (الجماهير) هى تلك التى رسمها «جوستاف لوبون» فى نهاية القرن التاسع عشر فى كتابه سيكولوجية «الجماهير» الذى يصف فيه الجماهير فى حالة تجمعها وحماسها واندفاعها بأنها «أبعد ما تكون عن التفكير العقلانى المنطقى، وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوم المغناطيسى (أو الطبيب) الذى يجعل شخصا ما يغطس فى النوم فإن «روح الجماهير» تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المحركين أو القادة الذى يعرف كيف يفرض إرادته عليها، وفى مثل هذه الحالة من الارتعاد والذعر فإن كل شخص منخرط فى الجمهور يبتدىء بتنفيذ الأعمال الاستثنائية التى ما كان مستعدا إطلاقا لتنفيذها لو كان فى حالته الفردية الواعية والمتعقلة. فالقائد أو الزعيم إذ يستخدم الصور الموحية والشعارات البهيجة بدلا من الأفكار المنطقية والواقعية يستملك روح الجماهير»(١).

ولاشك أن «لوبون» فى رسمه لهذه الصورة السلبية عن الجموع كان متأثرا أيضا ببيئته وبالفترة الانتقالية الفوضوية التى كانت تعيشها فرنسا آنذاك، وما حدث فيها من وقائع وأحداث كانت الجماهير هى الطرف الأساسى فيها، وأنه كان متأثيرا بشكل خاص بحالة التمرد الشعبى الذى حدث إبان الثورة الفرنسية، وما صاحب ذلك من خوف من الجماهير، وعدم القدرة على ردعها، حتى أنه ليعلن صراحة «أن نضال الجماهير هو القوة الوحيدة التى تتزايد هيبتها وجاذبيتها باستمرار، وأن العصر الذى ندخل فيه الآن هو بالفعل عصر(**) الجماهير»(٢).

كيف يعترف بأن (التقاليد السياسية والتوجهات الفردية للملوك والحكام والمناقشات الكائنة بينهم لا تؤثر على مسار الأحداث إلا قليلاً. وقد أصبح صوت الجماهير راجحًا وغالبا، فهو الذى يملى على الملوك تصرفاتهم، ولم تعد مقادير الأمم تحسم فى مجالس الحكم وإنما فى روح الجماهير(٣).

(*) ولد «جوستاف لوبون» عام (١٨٤١) وتوفى فى باريس [illegible].

(١) «جوستاف لوبون» ـ سيكولوجية الجماهير ـ ترجمة هاشم صالح ـ الطبعة ١٩ص ١٨ من مقدمة المترجم ـ دار الساقى بيروت ١٩٩١.

(**) صدر الكتاب للمرة الأولى عام ١٨٩٥.

(٢، ٣) المصدر السابق ـ ص٤٤.

ومع ذلك فهو يرى «أن الجماهير غير مبالية كثيرا للتأمل وغير مؤهلة للمحاكمة العقلية، ولكنها مؤهلة جدا للانخراط فى الممارسة والعمل»[1] وهو لذلك يؤكد على أن «الظاهرة التى تدهشنا أكثر فى الجمهور النفسى هى التالية: أيا تكن نوعية الأفراد الذين يشكلونه وأيا يكن نمط حياتهم متشابها أو مختلفا، وكذلك اهتماماتهم ومزاجهم أو ذكاؤهم فإن مجرد تحولهم إلى جمهور يزودهم بنوع من الروح الجماعية، وهذه الروح تجعلهم يحسون ويفكرون ويتحركون بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التى كان سيحس بها ويفكر ويتحرك كل فرد منهم لو كان معزولا، وبعض الأفكار والعواطف لا تنبثق أو لا تتحول إلى فعل إلا لدى الأفراد المنطوين فى صفوف الجماهير. إن الجمهور النفسى هو عبارة عن كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة ولكنهم متراصو الصفوف للحظة من الزمن إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحى التى تشكل عن طريق تجمعها وتوحدها كائنا جديدا يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدا عن الخصائص التى تمتلكها كل خلية»[2].

ومن هذه الخصائص التى يتسم بها الفرد المنخرط فى الجمهور كما يرى لوبون (تلاشى الشخصية الواعية، هيمنة الشخصية اللاواعية، توجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار، الميل إلى تمويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة، وهكذا لا يعود الفرد هو نفسه، وإنما يصبح عبارة عن إنسان آلى ما عادت إرادته بقادرة على أن تقوده)[3].

ولذلك فهو يعتقد أن «الجمهور دائما أدنى مرتبة من الإنسان الفرد، فيما يخص الناحية العقلية الفكرية، ولكن من وجهة نظر العواطف والأعمال التى تثيرها هذه العواطف فإنه يمكن لهذا الجمهور أن يسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ـ وكل شىء يعتمد على الطريقة التى يتم تحريضه أو تحريكه بها»[4].

ويضع «لوبون» من خلال هذا الاعتقاد قاعدة ينصح السلطة أو القادة أو الزعماء الذين يتعاملون مع الجماهير بالأخذ بها وهى «الإيمان بلا عقلانية الجماهير ضمنيا ثم التظاهر فى نفس الوقت بأنها عقلانية ومنطقية» ![5] وهذه القاعدة يكثر تطبيقها من قبل السلطة فى مجتمعات عديدة، بل إننا نرى السلطة حتى فى هذا العصر تسعى إلى ترسيخ

---

(١) المصدر السابق ص٤٥.

(٢) المصدر السابق ص ٥٦.

(٣) المصدر السابق ص٦١.

(٤) المصدر السابق ص٦٠.

(٥) المصدر السابق ص٢٣ من مقدمة المترجم.

هذا الاعتقاد في وعى الناس، وتعمل من خلاله على تضليلهم والتلاعب بوعيهم بحجة التخلف وقصور الوعى وعدم القدرة على إدراك حقيقة الأشياء والعلاقات.

وربما كانت أشهر التطبيقات العملية لهاتين الصورتين ـ الصورة التى رسمها «ميكيافيللى» عن سيكولوجية السلطة والصورة التى رسمها «لوبون» عن سيكولوجية الجماهير هى ما فعله الفاشيون في إيطاليا وخارجها، وكذلك ما فعلته النازية فى ألمانيا وخارجها أيضا، وما فعله غيرهم من القادة، ومازالوا يفعلونه إلى اليوم فى أنحاء عديدة من العالم.

حيث مازالت هاتان الصورتان تشكلان أساس العلاقة القائمة بين الاثنين: السلطة والجماهير عند كثير من الأنظمة المعاصرة، فمازالت التصورات السيكولوجية لمفهوم السلطة كما عرضها «ميكيافيللى» وكذلك التصورات السيكولوجية التى وضعها «لوبون» عن سيكولوجية الجماهير هى الدرس الأول المهم الذى يجب أن تحفظه كل سلطة تسعى لأن تكون سلطة استبدادية.. دكتاتورية.. فاشية.. طاغية..

الفصل الأول

الأساس النفسى العقلى للسلطة

الفصل الأول

الأساس النفسى العقلى للسلطة

تقوم كل سلطة على أساس نفسى عقلى يحدد اتجاهها الفكرى السياسى، والنظام الذى تنشئه أو تنتمى إليه، ونوع السلطة الذى تمارسه وكيفية هذه الممارسة، والوسائل والأدوات التنفيذية التى نراها مناسبة أكثر من غيرها لتحقيق هذه الكيفية، وهو ما تعلن السلطة عن بعضه بعد ذلك وتصوغه فى إطار أيديولوجى سياسى اقتصادى اجتماعى تختاره السلطة من بين الأطر السائدة فتتبناه أو تنتجه فتنفرد به، وتخفى بعضه الآخر فتنفرد به لنفسها ليظهر بين الحين والآخر فى بعض مواقفها وقراراتها وممارساتها التى تخترق ما هو معلن وتتجاوزه.

ويستند الأساس النفسى العقلى للسلطة بدوره إلى الوعى التاريخى (السياسى ـ الثقافى ـ الاجتماعى) لمفهوم السلطة وما يتضمنه هذا الوعى من تصورات ومفاهيم وأنظمة سياسية واقتصادية، وأنواع وأشكال للسلطة وأوجه ودرجات لكيفية الوصول إليها وممارستها، وكيفية الحفاظ عليها ووسائل تحقيق ذلك، وما يتطلبه ذلك كله من شجاعة ونبل وبراءة، أو من حيلة وحذق وذكاء.

ومن خلال هذا الوعى ينشأ الفهم السياسى للسلطة، كما ينشأ الفهم السياسى للدين وعلاقته بالسلطة وإمكانية توظيفه لخدمة السلطة وحمايتها والدفاع عنها، كما ينشأ أيضا الفهم السياسى للأخلاق وللوسائل والغايات وطرق استخدامها لتحقيق مقاصد السلطة، وتحديد أولوية بعضها من بعض، وتسخير بعضها لخدمة البعض الآخر.

ومن خلال ما تعتقده السلطة من صحة وصواب فى هذا الوعى التاريخى لمفهوم السلطة، وما تضيفه السلطة نفسها على نفسية الفرد (صاحب السلطة) من تغير وتبدل فى الأحكام والمعايير نتيجة التجربة والخبرة، ومن خلال فهم السلطة للواقع وما يتضمنه من أحداث وعلاقات وأشكال للسلطة، وما يتشكل فيه من مظاهر للقوة والضعف وما يتكون فيه من خطأ وصواب، وصحة وفساد، وما يمكن أن تحدثه فيه من تبديل وتغيير بعد أن تسيطر عليه وتخضعه لإرادتها، تتأسس البيئة النفسية للسلطة بما فيها من معتقدات وتصورات ومفاهيم تشكل بعد ذلك المصدر الذى تنطلق منه السلطة لصياغة أفكارها وأحكامها الخاصة بها، وتحويلها إلى وقائع وعلاقات وأجهزة ومؤسسات تقود المجتمع الذى تحكمه.

حيث تستقر السلطة ـ بناء على ذلك ـ على اختيار النظام السياسى والاقتصادى الذى تنشئه أو تنتمى إليه، وكذلك الأيديولوجيا التى تنتجها أو تتبناها فتعتنقها، ونوع الحكم الذى يمكن أن تمارسه وفق نمط هذا النظام ووفق الأيديولوجيا التى اختارتها، وتحدد من خلال ذلك الكيفية أو الكيفيات المناسبة لممارسة هذا النوع من الحكم فى المجتمع، بما يمكنها من قيادة المجتمع وفق رؤاها واتجاهاتها، وبما يمكنها كذلك من التحكم فيه والسيطرة عليه، بحسب القوة المادية والدستورية وبحسب نوع الحكم الذى تشكله والصلاحيات التى تمنحها لنفسها أو تمنح لها وقدر الحرية المسموح به للآخر فى تعامله وتفاعله مع السلطة.

ومن خلال النظام الذى تختاره السلطة ونوع الحكم وكيفية ممارسته والوسائل التى تستخدمها لتحقيق ذلك ومدى شرعية هذه الوسائل وقانونيتها وأخلاقيتها تظهر حقيقة السلطة.. صالحة أو فاسدة، حسنة أو سيئة، عادلة أو ظالمة، وتتضح كذلك المعالم النفسية العقلية التى تقف وراء ذلك وتوجهه وتقوده.

والوعى التاريخى مزدحم بالصور والرؤى والنماذج التاريخية لسيكولوجية السلطة التى تدخل فى صميم الوعى التاريخى لمفهوم السلطة كثيرة ومتعددة، بل هى معروفة ومتميزة حتى أنها باتت تضرب مثلا لكل سلطة تشابهها، أو تقترب منها، من «أفلاطون» إلى «ميكيافيللى» ومن أثينا إلى روما، ومن سيكولوجية السلطة النازية إلى سيكولوجية السلطة الفاشية، ومن سيكولوجية السلطة الليبرالية إلى سيكولوجية السلطة الشيوعية، ومن سيكولوجية السلطة الدينية إلى سيكولوجية السلطة المدنية، ومن سيكولوجية التعصب الدينى إلى سيكولوجبة التعصب العرقى، ومن سيكولوجية السلطة فى الشرق إلى سيكولوجية السلطة فى الغرب.

وإذا ما كان لكل سلطة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية سيكولوجية خاصة بها، ومجال نفسى عقلى يميزها عن غيرها من السيكولوجيات الأخرى، ولكل منها كذلك مجال نفسى اجتماعى تظهر فيه، ومن خلاله وتحاول أن تطغى به على المجالات النفسية الاجتماعية الأخرى، وعلى الآخرين من حولها، الأدنى منها سلطة، مما قد يعنى أن البحث فى سيكولوجية سلطة معينة لا يغنى عن البحث فى سيكولوجية سلطة أخرى، سواء كانت تماثلها أو تختلف عنها. فإن هناك برغم ذلك خصائص وسمات نفسية عقلية مشتركة لا تكاد تخلو منها سلطة، ولا يكاد يخلو منها أحد وهو فى السلطة. مهما كان نوع السلطة ومهما كانت الدرجة التى تعمل فيها، أو الكيفية التى تمارس بها السلطة،

وكذلك مهما كانت الوسائل التى تستخدمها، والغاية التى ترنو إلى تحقيقها، فالاستقرار تنشده كل سلطة وكذلك الاستمرار في السلطة والرغبة فى خضوع الآخرين وكسب ولائهم، ودفع المعارضين والمناوئين والخارجين عن طاعة السلطة بكل قوة وحيلة ودهاء، وكذلك الدفاع عن أمن السلطة وعن مصالحها والسعى إلى تحقيق أهدافها وغاياتها فى الواقع الذى تحكمه.

ومن هذه الخصائص والسمات النفسية العقلية المشتركة ومن الدوافع والموجهات والخبرات والتجارب النفسية العقلية للسلطة الواحدة يتشكل ما يمكن أن يسمى (سيكولوجية السلطة) أو (علم نفسية السلطة) أو (البنية النفسية للسلطة) بما فيها من وعى وفهم وإدراك وبما فيها من نزوع وإرادة ونزعات ورغبات وحاجات وأهداف وغايات تتطلع السلطة إلى إشباعها وتحققها فى الواقع الذى تسيطر عليه أو تديره أو تقوده بكيفية ما أو بوجه من أوجه الممارسة المتعددة للسلطة.

ولأن كل سلطة ترتد فى نهاية الأمر إلى فرد.. شخص.. قائد.. زعيم.. رئيس.. أو إلى أفراد مجلس.. لجنة أو إلى جماعة أو جماعات.. حزب.. طبقة.. طائفة.. قبيلة.. فإن كل سلطة تقوم على سيكولوجية الفرد أو الأفراد أو الجماعة أو الجماعات الذين يمارسون السلطة، أى أن سيكولوجية سلطة معينة هى فى حقيقة الأمر سيكولوجية فرد أو أفراد أو جماعة فى السلطة (وهم فى السلطة).

ولأن السلطة هى ممارسة لكيفية ما (مادية أو معنوية) ترسمها إرادة ما، وتحققها فى الواقع بوسيلة تختارها هذه الإرادة فإن سيكولوجية السلطة تظهر لنا بوضوح من خلال تبين الملامح الأساسية والخصائص والسمات التى تتميز بها هذه الإرادة (السلطة) وتؤثر فى قراراتها ومواقفها، وتوجه فعلها وممارساتها وتقود توجهاتها، وترسم معالم سياساتها الداخلية والخارجية وتحدد أنماط علاقاتها مع مواطنيها من مؤيدين ومعارضين وتطيع الأجهزة المنفذة لسياساتها وتوجيهاتها وأوامرها بطابعها النفسى العقلى، بل توظف تلك الأجهزة لخدمة هذا البعد النفسى السيكولوجى لتحقيق تلك السياسات، وتحاول أن تخضع الآخرين لرغبات وحاجات وتطلعات هذا الطابع النفسى العقلى بما فيه من أفكار ومفاهيم وتصورات ونزعات لا عقلية أحيانا، لتضمن بذلك استقرارا ثابتا، وولاء تاما، يحققان لها مقاصدها وأهدافها، ويبعدان عنها شبح المعارضة والتمرد والعصيان.

والبعد النفسى العقلى للسلطة هو ما يمكن أن نرجع إليه كلما انتابتنا الحيرة إزاء موقف من مواقف السلطة أو قرار من قراراتها وأردنا رده إلى أصله.. إلى الدوافع

والموجهات الخفية التى أدت إليه أو أردنا أن نتوقع رد فعلها من موقف ما أو تحديها أو استجابتها لذلك الموقف وما يترتب عنه. إذ سرعان ما نكتشف أن نفسية السلطة وما فيها من مواطن قوة ومواطن ضعف وما فيها من رغبات ونزعات وطموحات كثيرا ما تدفع إلى اتخاذ مواقف وقرارات تطغى على أى اشتراط واقعى سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى.

وفى حالات كثيرة يمكن أن تتجسد أهم خصائص وسمات سيكولوجية السلطة فى شخص فرد واحد، كما يظهر ذلك واضحا فى سلوك وتصرفات وأعمال شخصيات كثيرة فى التاريخ وصلت إلى السلطة وطبعتها بطابعها النفسى العقلى، أبرزها فى العصور الحديثة: «موسولينى» فى إيطاليا، و«هتلر» فى ألمانيا، و«ستالين» فى الاتحاد السوفيتى، و«فرانكو» فى اسبانيا، و«سالازار» فى البرتغال، وغيرهم كثير، وكما هو الحال كذلك فى أغلب دول ما يمكن أن يسمى الآن بالعالم الثانى، وهى الدول التى مازالت فيها الشخصية بجاذبيتها وسحرها والهالة التى تحيط بها نفسها والتى يزيدها تركيز وسائل الإعلام عليها حضورا وجاذبية دعائيتين هى الطاغية المسيطرة، الآمرة الناهية التى تجمع فى يدها جميع السلطات والاختصاصات، وتسيطر بالكامل على جميع أجهزة الدولة، وتمثل بذلك الرمز الذى يكون شخصية السلطة أو ذات السلطة وجوهرها، بحيث تتركز فى هذه الشخصية كل سمات وخصائص سيكولوجية السلطة التى تهيمن على المجتمع وتسيطر عليه وتقوده، لأنها وحدها التى تملك إصدار القرار.. الأمر.. أمر السلطة: افعل أو لا تفعل.. رغم المشاركة المزعومة للشعب أو للمؤسسات الدستورية فى الحكم، حيث تطغى التأثيرات النفسية لهذه الشخصية على مواقفها (مواقف السلطة) خاصة فى المجالات الفكرية والسياسية والإعلامية، وحيث يسهل أيضا رد بعض المواقف والقرارات والنتائج التى تصاحبها أو تترتب عنها إلى هذه النزعات النفسية السيكولوحية وإلى التأثيرات اللاعقلية التى تصبغ تلك المواقف والقرارات بالذاتية والفردية والأنانية.

ويمكن أن تتجسد سيكولوجية سلطة معينة فى أفراد.. مجلس رئاسة.. مجلس قيادة.. لجنة حزب.. أو فى مؤسسات دستورية قانونية إدارية حيث تتوزع هذه الخصائص والسمات التى تشكل سيكولوجية السلطة على مجموعة هذه المؤسسات الدستورية ولا ينفرد بها شخص واحد أو شخصية واحدة حتى لو كانت هذه الشخصية هى شخصية الرئيس ذاته، كما هو الحال فى الأنظمة التى تقوم على النظام الدستورى القانونى بشكل واقعى عملى حقيقى وليس دعائيا إعلانيا حيث تتحول السلطة إلى قانون وإلى إدارة وحيث تفقد الشخصية دورها التاريخى الذى كانت تلعبه على مسرح الأحداث.

وفى كل الأحوال فإن سيكولوجية السلطة ليست هى سيكولوجية مجموع النفسيات الفردية للمنتمين للسلطة، وليست هى كذلك سيكولوجية من ينفذ أمر السلطة.. كتنفيذ لأمر ليس إلا.. وإن كان فى بعض هذا أيضا ما يقع ضمن نفسية السلطة من قريب أو من بعيد، وبشكل أو بآخر.

لأن من ينفذ أمر السلطة ما إن ينخرط فى تنفيذ الفعل حتى يتناسى آراءه، ويغطى أحكامه، ويترك قناعاته جانبا، فيتجاهل نفسيته، حتى لكأنه يعيش شخصية أخرى، أو حالة انفصام فى شخصيته.. حتى ينتهى من فعله.. من دوره.. لينسب بعد ذلك (دفاعا عن نفسه) ما كان يعمله للسلطة، ويبرىء نفسه إن لم يكن راضيا عما قام به من عمل باسم السلطة، ولكن بعد أن ينفذه بعد أن يتورط فيه.

وهذا ما يجعل بعض القادة يقربون إليهم بعض من يشكون فى ولائهم وإخلاصهم، عن طريق إغرائهم بالمناصب وإبهارهم بالمركز والسلطة ليكونوا قريبين منهم، وتحت سمعهم وأبصارهم، وليتم بعد ذلك الاستحواذ عليهم بتوريطهم فى ممارسات تجعلهم جزءا من السلطة عليهم ما عليها كأن يتم تكليفهم للقيام بأعمال غير اعتيادية لحساب السلطة، أو أعمال غير قانونية ضد الطرف الآخر.. ضد الناس.. أو ضد المعارضة أحيانا الأمر الذى يربطهم بالسلطة، حتى أنهم لا يستطيعون بعد ذلك الانفكاك منها أو مما لحقهم منها من أعمال وممارسات قاموا بها، ونتائج ترتبت عنها، بل لا يجدون أمامهم إلا أن يستمروا فيما هم فيه، ولا يجدون إلا الخضوع والطاعة، فيجبرون أنفسهم على الولاء للسلطة والإخلاص لها لأنهم صاروا جزءا منها ما يمسها يمسهم، وما يسيء إليها يسيء إليهم شاءوا ذلك أم أبوا، بعد أن يفقدوا بسبب انحيازهم إلى جانب السلطة وتورطهم فى ممارساتها قدرتهم على المحافظة على سلامة مواقفهم أو على حيادهم على أقل تقدير.

بل إن الفرد أحيانا ما إن ينتسب إلى سلطة ما حتى يتقمص شخصية جديدة.. تكسبه إياها السلطة،.. ويلبس ثوبا جديدا هو ثوب السلطة، وإن لم يرد هو أن يكون هذه الشخصية الجديدة أو أن يلبس هذا الثوب فإن الناس أحيانا هى التى تدفعه ليكون هذه الشخصية أو ليلبس هذا الثوب.. تدفعه بعد أن تغريه.. تزين له شخصيته الجديدة.. تقنعه بها ليكونها.. بحجة أنه أصبح مسئولا عن المسئولين، وأن له حقوقا مثلما عليه واجبات، حقوقا تفرضها هذه المسئولية.. ولذلك فهو يستحق بأن يكون له كذا وكذا.. وأن يفعل كذا وكذا.. وأنه جدير بهذا، بل ينبغى له أن يسلك وأن يتصرف على هذا النحو الجديد الذى فرضه عليه المنصب الجديد أو الشخصية الجديدة.. فالفرد «الذى يتمكن من امتلاك

أدوات السلطة يحظى بجاذبية طبيعية بالنسبة لمن يودون مشاركته فى التأثير على الآخرين، إنهم يرغبون العيش فى ظله، ويدخلون فى روعه أن ما يتمتع به جاء حصيلة لشخصيته المتميزة وكفاءاته العالية»[١]. بل هم يسارعون فى التعبير عن هذه الجدارة وعما يستحقه عليها بتقديم كل ما يرضى غروره وتعطشه، وكما يقول «ميكيافيللى» فإن «الرجال التواقين لنيل رضا أمير يتقدمون له فى كل الأحوال تقريبا بالأثمن مما فى حوزتهم، أو بالأشياء التى يعلمون أنها تسعده بوجه خاص»[٢].

---

(١) «جون كينيث جالبريث» شريح السلطة، ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ص٦٤ ـ دمشق ١٩٩٤.

(٢) ميكيافيلى ـ الأمير.

الفصل الثانى

السلطة بين السيكولوجية والأيديولوجية

الفصل الثانى

السلطة بين السيكولوجية والأيديولوجية

(١)

الوجه المعلن

الأيديولوجية التى تتبناها السلطة وتسعى إلى تحقيق مقولاتها ومفاهيمها وتصوراتها فى الواقع كأيديولوجية كلية عامة للمجتمع الذى تهيمن عليه وتحكمه أو تقوده وتديره كسلطة شرعية معترف بها بكيفية ما، ليست هى كل الحقيقة... حقيقة السلطة.

بمعنى أن الأيديولوجية وحدها لا تتضمن كل نوايا وآمال ودوافع وموجهات السلطة ولا تفصح (إلا قليلاً) عن سيكولوجية السلطة (إن كانت من إنتاجها)، ولا تعبر عما بها من عوامل نفسية ومؤثرات ذاتية ونزعات لا عقلية، ورغبات وحاجات ظاهرة أو مكبوتة.

فالأيديولوجية هى الوجه المعلن، المبرر منطقيا من قبل السلطة أو الجماعة، أو الاثنين معا، السلطة والجماعة التى تعتنقها الذى يكشف عن جانب فقط من جوانب السلطة التى تتبناه، وهو الجانب الذى تظهره السلطة، وتكشف عنه كبناء فكرى، منطقى، نسقى، تنظيمى، سياسى، اقتصادى، اجتماعى... إلخ تنشئه السلطة وتصوغه أو تعتنقه نقلا عن غيرها (عمن قبلها أو عن المعاصرين) لها، ليتحول بفعل تكنولوجيا السلطة وأدوات تنفيذها إلى وقائع وعلاقات ومؤسسات وأجهزة أيديولوجية تهيمن على الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى لتطبيق أيديولوجى لمجموع الأفكار والمعتقدات والتصورات والمفاهيم التى تتضمنها الأيديولوجية، وتعلنها السلطة لتشكل فى مجموعها أيديولوجية للمجتمع كله الذى تحكمه السلطة أو تديره.

فكل سلطة تقوم على أيديولوجية ظاهرة، تنتجها أو تختارها فتؤطرها فى مؤسسات وأجهزة وهياكل الدولة، وتعمل على تطبيق منظوماتها وأنساقها الفكرية لتتغلغل داخل مؤسسات السلطة من خلال القوانين والقرارات والأوامر والتوجيهات التى تصدرها أو تعمل على إصدارها تنفيذاً لتصور الأيديولوجية ومفاهيمها كما تراها السلطة.

(*) الأيديولوجية هنا تعنى تحديدا مجموعة التصورات والمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتبناها السلطة (تنتجها أو تعتنقها نقلاً عن غيرها) وتعلنها على الملأ وتعمل على تحقيقها بكيفية ما.

ذلك أن «كل سياسة وكل سلطة تتضمن أيديولوجية، وتصادر عليها صراحة أو ضمنا، كما أن كل أيديولوجية تتضمن نظرة للمجال السياسي، وتهدف في النهاية الوصول إلى السلطة، على الأقل لتطبيق واختبار نظرتها. والأيديولوجيات التي تدعي أنها لا تهفو إلى السلطة، إنما تفعل ذلك من باب التمويه أو الإخفاء أو التستر، لأنه لا وجود لأيديولوجية تعبئ الناس من أجل لا شيء، أو من أجل المعرفة فقط. لأن الأيديولوجية في جوهرها فكر عملي تعبوي يهدف إما إلى الحفاظ على الواقع الاجتماعي كما هو أو إلى تغييره نحو الأحسن»[1].

وهذا الوجه المعلن (الأيديولوجية) هو الوجه الذي تبرر به السلطة ممارساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وتدافع به عن وسائل تأصيلها عن كيانها وبقائها واستمرارها كسلطة وتدافع عنه كرمز نظري معنوي لوجودها كسلطة ذات أيديولوجية... ذات محتوى.. ذات فكر...

وهو ما يمنحها قدرا من المشروعية النظرية يرتفع ويزداد كلما زاد تأييد الناس ومساندتهم للأيديولوجية، و«الهم الأساسي لكل سلطة هو اكتساب المشروعية، لأن السلطة الراغبة في الدوام وفي البحث عن أساس متين تشعر - بنوع من الحدس الطبيعي - بأن السلطة القادرة على الاستمرار هي السلطة التي لا تقوم فقط على القوة والعنف وانتزاع الاعتراف، بل هي السلطة القادرة على جعل الذوات السياسية تمنح تلقائيا مصادقتها عليها وقبولها بها، بحيث لا تكون بمثابة مؤسسة خارجية قائمة على القهر والقسر، بل على الرضاء والموافقة[2].

غير أن الأيديولوجية غالبا ما تكون ستارا يختفي وراءه حقيقة السلطة. ستارا تظهر السلطة من خلاله ما يراد له أن يرى، وتخفي وراءه ما لا يراد له أن يظهر.. وهو ما تخفيه السلطة عمدا، بينما تسعى إلى تحقيقه، فلا يظهر للناس في خطب، وأقوال وأحاديث السلطة ولا في بياناتها السياسية، والاقتصادية ولكنها تستدعيه عند الحاجة: بل تحوله إلى وقائع وعلاقات كلما تطلب الأمر ذلك، دون أن تفصح السلطة عنه، بل دون أن تنسبه لنفسها، بل هي تتبرأ منه إذا ما عرف شيء منه عنها. وهو ما يمثل في الحقيقة الجانب الآخر للسلطة أو مجموع الرغبات والحاجات والدوافع والموجهات النفسية الخفية للسلطة.. تلك التي تظهر آثارها بين الحين والآخر في توجيهات وأوامر ومواقف السلطة

---

(1) محمد سبيلا - الأيديولوجية - ص٥٧ - المركز الثقافي العربي بيروت، ١٩٩٢.

(2) المصدر السابق - ص٩.

غير الرسمية أو غير المعلنة التى تسعى السلطة إلى تنفيذها دونما إظهار أو إشهار، بل هى تفعل ذلك تحت مظلة الأيديولوجية وبسند نظرى منها تؤوله السلطة كيفما شاءت، حتى أننا لنلمس بعضا من آثار هذه التوجيهات والمواقف فى التعارض بين ما تخفى السلطة وما تعلن بين السيكولوجية والأيديولوجية ونلمسه كذلك فى التطبيقات العملية للأيديولوجية، بل فى تعارض وتقاطع بعض هذه التطبيقات مع الأيديولوجية ذاتها.

وتفعل السلطة ذلك لأن الأيديولوجية لا تلبى حاجات السلطة، أحيانا ـ كسلطة ـ لا تلبى حاجات السلطة النفسية كسلطة تسعى إلى الهيمنة وبسط النفوذ والاستقرار والاستمرار فى السلطة، ورفض أى معارضة لمواقفها وإجراءاتها، حتى لو كانت تلك المعارضة من خلال الأيديولوجية ذاتها وبناء على أطروحاتها

والسلطة فى تأرجحها هذا بين السيكولوجية والأيديولوجية بين منطق السلطة كسلطة وبين منطق الأيديولوجية كأيديولوجية كثيراً ما تعانى من حالة انفصام، فهى رسميا مع الأيديولوجية.. مع مقولاتها وأطروحاتها، وهى نفسيا مع الأنا التى تخترق منطق الايديولوجية ونسقها المترابط متى رأت إن ذلك فى مصلحتها الذاتية ويخدم أغراضها ويحقق أهدافها.

ولذلك تضطر السلطة، أو تجبر نفسها أحيانا على تكملة هذا النقص الذى يلحق آمال وطموحات السلطة التى لا تستطيع تحقيقها من خلال الأيديولوجية، ولا تستطيع فى ذات الوقت الاستغناء عنها، كسلطة تسعى إلى تحقيق ذاتها، فتقدم على اتخاذ مواقف وقرارات وإجراءات سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو عسكرية تتعارض بل تتضاد أحيانا مع الأيديولوجية.

بل إن السلطة أحيانا تستغل الأيديولوجية ذاتها لخدمة هذه الآمال والطموحات النفسية الخفية، فتحتكر تفسير الأيديولوجية لتدخل فى تطبيقاتها ما شاء لها أن تفرضه تلك العناصر النفسية السيكولوجية التى تلبى حاجاتها وتشبع رغباتها.

(٢)

تصورات ثابتة لوقائع متغيرة

الواقع الإنسانى (الإرادى) واقع متغير بفعل الفكر المتطلع أبدا إلى المعرفة، وبفعل العلم المتطلع أبدا إلى الكشف والاختراع، وبفعل الإرادة المتطلعة أبدا إلى التحقيق فى الفكر والعلم والأشياء، وبالتالى فإن الانتظام فى هذا الواقع لا بد أن يستغرق التغيير فيه، بمعنى أن الانتظام لا بد أن يعلو على الواقع المتغير، ليشمله فى تغيره.

والإنسان كجزء من هذا الواقع لا يستطيع أن يعلو عليه، ليفرض عليه انتظاما صارما، وليطلب من غيره الانتظام فى هذا الانتظام الصارم.

غير أن السلطة قد تشتط فى تطبيقاتها الأيديولوجية، فتسعى من خلال الأيديولوجية - من أجل بسط مزيد من الهيمنة على المجتمع - إلى فرض نوع من الانتظام الأيديولوجى النظرى ونوع (كيفية) من التطبيق الأيديولوجى العملى كخط سير وحيد لحركة المجتمع الفكرية والسياسية والاقتصادية بشكل يجعل منطق الأيديولوجية (الثابت) يستغرق الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتغيرة. مع أن الواقع الاجتماعى قد يتجاوز منطق الأيديولوجية فى سيرورته وتغيره، بإنتاج مفاهيم وتصورات وقضايا وأحكام جديدة للواقع الاجتماعى الذى يتشكل باستمرار. وقد تشتط السلطة أكثر فتجعل المنحرفين عن هذا الانتظام - ولو قليلا - يتعرضون للعقاب الأيديولوجى، بما فيه من حرمان من المشاركة فى البناء وفى حركة التنمية، وقد يصل الأمر أحيانا إلى السجن أو التصفية الجسدية، إذ أن المنحرفين هنا قد يصنفون - بناء على ذلك - بأنهم يقفون فى الصف المضاد للنظام برمته.

والسلطة فى ظل هذا الانتظام المفروض من قبلها لا تقبل حتى مجرد النقد العلمى الموضوعى لأى خطط أو برامج أو مشاريع ثقافية أو اقتصادية مهما كان حجم الخطأ أو الخلل فى تطبيقها، فما بالك إذا ما كان هذا النقد موجها إلى الفكرة ذاتها التى تقف وراء هذه الخطط والبرامج وتبررها.

وإذا ما حاولت الأيديولوجية ذلك فإنها ترتد إلى ذاتها، وتنغلق على نفسها وتتقوقع إلى داخل رأس السلطة بعد أن تفقد علاقتها بالواقع والناس. و«الخطر كبير فى قلب الفرضيات، فرضيات العمل إلى عقائد جامدة، وإحالة هذه إلى دين جديد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ذلك أن من الصعب على الواقع المتطور باستمرار أن يدخل

فى قوالب صلبة، وأن يقال له: لا تتزحزح عنها، إن فى ذلك قسرا للأشياء على غير طبيعتها، وشيئا من القتل إما لإمكانيات الإنسان المبدعة، وإما لتطور الواقع إلى ما هو أرقى منه»[١].

كما أن «الغلو فى تقدير الانتظام النظرى فى المجتمع إنما يرجع لدى العلميين إلى عادة مهنية.. فالعلم يبحث عن قوانين عامة ومبادىء كلية تخضع لها الحوادث بأسرها، وتتبدد فيها الأحوال الفردية. إن هوى الانتظام هو هوى التطرف والشذوذ اللذين تصاب بهما هذه الشهوة المتطلعة إلى النظام الذى يوجد فى أصل كل علم.. ولقد لاحظ «أ.هوكسلى A.HUXCEY» إن هذا الغلو يؤلف مع الولع بالسلطة ينبوع كل طغيان وكل حشد تعسفى»[٢].

كما أن السلطة أيضا ـ لغايات سياسية أو اقتصادية ـ كثيرا ما تكون سبباً فى تراجع الأيديولوجية، بل انهيارها أحيانا نتيجة خلخلة بعض قضاياها، بسبب تدنى مستوى تطبيقاتها، عندما تسعى السلطة إلى فرض تطبيقات معينة، وفقا لكيفيات من التطبيق الأيديولوجى دون غيرها، تخدم أغراضها السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية الدعائية، دونما مراعاة لموضوعية تلك التطبيقات وصحة كيفياتها.

يحدث ذلك عندما تصر السلطة على تطبيق كيفية وحيدة لقضية من قضايا الأيديولوجية التى يمكن إيجاد كيفيات أخرى أكثر ملاءمة لتطبيقها، بل أكثر علمية، وأكثر خضوعا لتقدم العلم ولتفسير الاشتراطات الموضوعية للواقع الإنسانى.

حتى إذا ما انهار التطبيق بسبب من ذلك «انعكس ذلك مباشرة على الفكرة التى ترتبط به وتبرره، حتى لو كانت تلك الفكرة صحيحة فى ذاتها (نظريا)، لأن التطبيق هو سيد الموقف من الناحية العملية، حيث إن الفكرة تتوارى خلف تطبيقها، ويصبح هو الدليل على صحتها أو فسادها فى الواقع، لأن الناس فى حياتهم العملية يهتمون بما هو عملى أكثر من اهتمامهم بما هو نظرى، ويحكمون على الفكرة من خلال تطبيقها فى الواقع، لا من خلال صدقها فى ذاتها لأنهم يتعاملون مع هذا التطبيق ويتفاعلون معه فى حركتهم الواقعية اليومية، وهو بالتالى محل تأييدهم وتعضيدهم أو إنكارهم وتفنيدهم.

---

(١) د. حافظ الجمالى ـ الأيديولوجية والفلسفة ـ مجلة الفكر العربى ـ العدد ١٠ السنة الثانية ص١٨ معهد الإنماء العربى ـ بيروت ١٩٨٠.

(٢) ريمون رويه ـ الممارسة الأيديولوجية ـ ترجمة عادل العوا ـ الطبعة الثانية ص٤١، ٤٢ ـ منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٨٩.

ولعل هذا هو ما يدفع الناس إلى رفض أفكار كثيرة صادقة والتخلى عنها وهم فى الحقيقة لا يرفضون هذه الأفكار وإنما يرفضون التطبيقات السيئة المغتصبة لهذه الأفكار[١].

و«صدق الفكرة وحده لا يعنى صدق التطبيق، ولا يبرره فى الواقع، بل على التطبيق أن يبرر ذاته بذاته، كتطبيق، وليس كفكر، حتى تحول من فكر مجرد إلى فكر واقع ملموس يعيشه الناس ويتفاعلون معه فى حركتهم الواقعة الإنسانية.. وتخلف التطبيق وقصوره عن تحقيق إنجازات الفكر فى الواقع إنما يعنى حدوث انشقاق بين الفكر والتطبيق، ويزداد هذا الانشقاق اتساعا كلما ابتعد الفكر عن التطبيق وتخلف التطبيق عن مسايرة الفكر واللحاق به.

وإذا ما تم الانفصال بسبب تراكم الفكر وقصور التطبيق نشأت الأزمة (أزمة التطبيق) فيصبح الفكر مثاليا خالصا لا علاقة له بالواقع وما يجرى فيه، ويمسى التطبيق مغرقًا فى الواقعية لا علاقة له بالفكر وما يحويه، فيفقد الأول أداة عمله التى بها يحقق ذاته فى الواقع ويتحول إلى اجترار وتكرار، ويفقد الثانى منطق تبريره ومصدر قوته ويتحول إلى أداة صماء عمياء، بلا وعى ولا بصيرة»[٢].

وبالتالى فإن «المغالاة فى تعظيم وظيفة الأيديولوجية فى البناء الاجتماعى سواء كان العمل فيه محافظا أم إصلاحيا أم ثوريا كالمغالاة فى تحجيمها وتهميشها، فالأيديولوجية تؤدى وظيفتها أو بالأحرى وظائفها فى البناء الاجتماعى، وهى نمط من أنماط التفكير الاجتماعى، أو نوع من أنواعه ينزع طبيعيا إلى أن يهيمن على الأنماط أو الأنواع الأخرى التى تفاعل معها، فيمتد حينا وينتشر ويطغى وينكمش حينا آخر ويتقلص وينزوى، بحسب الخصائص التاريخية المتعينة لجدلية تفاعله مع القوى الناشطة فى المجتمع، ولذا ينبغى اعتباره والنظر إليه واستخدامه عمليا دون توهم حول قدرته، ودون تزييف لطبيعته[٣].

لأن الأيديولوجية ليست شيئا ثابتا لا يتغير ـ ليست علما بالمفهوم التجريبى للعلم، بل حتى بالمفهوم المنطقى للعلم، وهى كذلك «ليست نظرية فى المعرفة، ولا تهمها الحقائق والمعارف إلا من حيث هى موظفة لخدمة موقع أو سلطة شخص أو هيئة، وهى لا تستهدف تقديم معارف بريئة وخالصة للمنضوين بقدر ما يهمها تعبئتهم وحشو أذهانهم ونفوسهم بالحقائق والمعلومات ليتحركوا فى المجال وينجزوا الأهداف ويكتسحوا

---

(١) اغتصاب التطبيق ـ سالم القمودى ص٤٢، ٤٣ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ١٩٩٤.

(٢) المصدر السابق ص٨١ ـ ٨٢.

(٣) ناصيف نصار ـ الأيديولوجية على المحك ص٦٥ ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٩٤.

المواقع[1]. بل هى تصورات ومفاهيم تحاول أن تكون ثابتة وكلية وعامة ومنتظمة ولكن ـ فى حقيقة الأمر ـ لعلاقات ووقائع متغيرة ومتحركة، وهى لذلك السبب ـ شاءت أم أبت ـ تخضع لما تخضع له أية نظرية إنسانية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية من تغير وتحول وتبدل وتطور وحياة وموت، وسيادة واندثار، فى مجموعها كلها أو فى جزء من أجزائها بحسب ما يتكشف من علوم وما يستجد من فنون وآداب، وما يكتسب من تجارب وخبرات على مر الأيام، وكذلك بحسب قدرتها على استيعاب كل ذلك أو بعضه داخل قضاياها وانساقها الفكرية، وبقدر تطوير هذه القضايا والأنساق لاحتواء ما يستجد من هذه المعارف بما فيها من فكر وعلم وأدب وفن.

و«كم من التصورات الأيديولوجية ليست سوى اشتقاقات من عقد ومشاعر وتجارب عاشها الفرد أو الجمهور، وحركت تفكيره للبحث عن حل يرضيها، بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة»[2].

ولذلك فإن بداية أى أيديولوجية هى غير نهايتها، ونهايتها قد تختلف عن بدايتها، و«حيثما ينتهى شكل يتكون شكل جديد، وعندما تتفكك منظومة تتركب منظومة جديدة محلها»[3]. لأن الأيديولوجية تجسيد واقعى لتحرك الإنسان.. الجماعة.. المجتمع.. الشعب.. الأمة.. الحضارة.. هكذا يجب أن تكون الأيديولوجية، وعلى هذا النحو يجب أن تتغير وتتبدل وتتحول وتتقدم وتتطور. لأن «الانحباس فى الميدان الأيديولوجى يؤدى إلى العجز عن إدراك محدودية هذا الميدان وإلى استمرار النزاعات المتوالدة فيه بدون ضابط أو بدون مرجعية عليا يحسن، بل ينبغى الاحتكام إليها. والبشرية ليست من الفقر الفكرى على درجة تحتم عليها الانحباس فى الميدان الأيديولوجى، فالعقل الطبيعى والحضارى الذى تمتلكه يسمح لها إذا أحسنت استنطاقه أن تتحرر من ضغط الميدان الأيديولوجى، وأن تدرك حدود هذا الميدان وأن تتجاوزه فى اتجاه الوعى الكامل بنفسها»[4].

ومن هنا فإن التمسك بحرفية الأيديولوجية وبتطبيقات وحيدة لكيفيات متعددة ممكنة لقضاياها وأحكامها إنما هو فى الحقيقة تجميد لها وخروج بها عن واقع الإنسان المتحرك المتغير، وهذا التمسك بالحرفية وبالتطبيق الوحيد هو ذاته السبب الأساسى فى فقدان الأيديولوجية لعلاقتها بالواقع، وأحيانا انهيارها انهيارا شاملا كاملا، كما هو الحال فى ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى، وكما هو الحال أيضا فى الأنظمة الأخرى التى كانت تابعة له أو مقلدة لأيديولوجيته الماركسية اللينينية.

(١) محمد سبيلا ـ الأيديولوجية ـ ص٦٣ ـ المركز الثقافى العربى ـ بيروت ١٩٩٢.

(٢) ناصيف نصار ـ الأيديولوجية على المحك ـ ص ٢٢ ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٩٤.

(٣) المصدر السابق ص٥.

(٤) ناصيف نصار ـ الأيديولوجية على المحك ـ ص٧٣ ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٩٤.

الفصل الثالث

أوجه ممارسة السلطة

الفصل الثالث

أوجه ممارسة السلطة

تتوقف أى ممارسة لسلطة ما على شرعية السلطة، وعلى إمكانياتها المادية والمعرفية وكذلك على حجم الصلاحيات التى تتمتع بها، ومدى قبول الطرف الآخر لهذه السلطة وموقفه منها، ورضاه عن ممارساتها.

فالسلطة شرعية (أى ممارسة لشرعية ما معترف بها شرعية دستورية.. ثورية.. اجتماعية.. إلخ) وهى بهذه الشرعية تصبح حقا لأصحابها، يمارسونها بحقها، بقدرها.،.. وبما يحفظ للآخر حقه وقدره وكرامته.. بمعنى أنه لا يجوز لأصحاب السلطة الغلو فى هذا القدر، أو توسيع دائرة هذا الحق.

وهناك فرق كبير بين السلطة كحقيقة اجتماعية واقعية أو كحق اجتماعى سياسى يعتمد على التكوين الاجتماعى السياسى الإنسانى، ويجب أن يمارس بحقه وبين السلطة كواقع اجتماعى سياسى يقوم على القوة والتسلط وسلب لآخر حقه وكرامته.

ونحن نلاحظ فى واقعنا الإنسانى أن هناك من يتسلط بدون سلطة أصلا (بدون شرعية) وأن هناك من يتسلط بسلطة (الشرعية) يستغلها فيشتط فيها وأن هناك فى الجانب المقابل لهذين الجانبين السلبيين للسلطة جانباً آخر إيجابياً، وهو الجانب الذى تمارس فيه السلطة السلطة بدون تسلط.

والسلطة من ناحية أخرى (كيفية) تمارس من بين كيفيات أخرى لممارسة السلطة، وقد تقوم هذه الكيفية على القهر والإكراه وقد تقوم على الإقناع والتلاؤم وقد تقوم على المال والعطاء؛ وقد تندرج بين هذه الأشكال والأساليب وفقا لما تريده السلطة، ووفقا لما يريده الناس من السلطة ووفقا أيضا لاشتراطات اجتماعية واقعية.

وغالبا ما يدور الصراع بين الفرد والسلطة التى يخضع لها حول الكيفية التى تحكم بها السلطة، والتى تسعى من خلالها إلى إخضاع الغير لها، وكذلك الصلاحيات التى تصاحب هذه الكيفية وتدعمها، والوسائل التى تتفنن السلطة فى ابتكار وزيادة حجمها وقوتها، والتى تراها أنسب من غيرها لأحكام قبضتها، وبسط نفوذها واستقرارها واستمرارها كسلطة.

لأن «المشكلة الأساسية فى العلاقة القائمة بين الفرد والسلطة ليست فى وجود السلطة ذاتها، لأن وجود السلطة أمر منطقى ضرورى، وليست كذلك فى شكل السلطة أو اسمها الذى قد يتلون بأى لون، ويحمل أى اسم، وليست فيمن يحكم فقط.. الفرد.. الحزب.. الشعب، ولكن المشكلة فى حقيقة الأمر تكمن فى شرعية من يحكم، وكيف يحكم ومن يحكم؟ وتكمن بعد هذا أيضا فى حجم الصلاحيات التى تعطى للسلطة، أو التى تغتصبها السلطة لنفسها فى تعاملها أو فى علاقاتها مع الفرد أو تلك التى تمنحها السلطة لبعض رجالها، أو لبعض الأجهزة فى الدولة خاصة الأجهزة ذات الطابع الأمنى أو الرقابى أو الأيديولوجى، وتكمن أيضا فى كيفية استثمار هذا الحجم من الصلاحيات من قبل السلطة أو الأجهزة التابعة لها، وكيفية تحويله إلى واقع وعلاقات ووسائل وآليات تنفذ بها السلطة قوانينها وقراراتها وأوامرها وتوجيهاتها، والتى عن طريقها يتم تطبيق خططها وبرامجها ومشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية»[1].

ولممارسة السلطة أوجه عديدة، وكيفيات مختلفة ومتباينة، ويعتمد كل وجه منها على إمكانات وقدرات ووسائل تختلف عن الوجه الآخر، وتؤدى كذلك إلى نتائج وغايات مختلفة.

وقد ذكر «جون كينيث جالبريث»[*] فى كتابه (تشريح السلطة) أن هناك ثلاثة أوجه أو كيفيات أساسية لممارسة السلطة، أى سلطة، لا تخرج أى ممارسة للسلطة عن إحداها، وقد تنتقل بينها بحسب الظروف والأحوال وهذه الكيفيات هى:

* الكيفية القسرية.

* الكيفية التعويضية.

* الكيفية التلاؤمية.

وتسمى السلطة عندئذ باسم الدرجة التى تعمل فيها أو الكيفية التى تمارس السلطة وفقا لها. فالسلطة تكون قسرية إذا ما مارست القوة والعنف والإكراه لكسب الخضوع، وتكون السلطة تعويضية عندما تعتمد على الثروة والمال والمكافآت والهبات والهدايا،

(١) سالم القمودى ـ العدل والحرية ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ١٩٨٧.

(*) (جون كينيث جالبريث) (John. Kenneth Galbraith) عالم اقتصاد أمريكى ولد عام ١٩٠٨ بالولايات المتحدة، وله عدة مؤلفات فى السياسة والاقتصاد، من بينها كتابه المشار إليه هنا «تشريح السلطة» ترجمة عباس حكيم ـ دمشق ١٩٩٤.

وتكون السلطة تلاؤمية عندما تعتمد الحوار وتبادل الرأى وتسعى إلى التوافق مع الآخر واحترام حقه فى التعبير وكرامته فى المواطنة وعدم اضطهاده لإخماد صوته واغتصاب ولائه وإخلاصه.

١ـ الكيفية القسرية:

تقوم الكيفية القسرية على العنف وتعتبر القوة أداتها الأساسية حيث تلجأ السلطة فى ممارسة فعلها وإخضاع الغير لهذه الممارسة عند تبنيها لهذه الكيفية إلى «قدرتها على فرض بديل لأولويات الفرد أو المجموعة التى تكون بائسة ومتألمة، لأنها أجبرت على التخلى عن أولوياتها الخاصة.. كان العبد فى السفينة يفضل دون شك اتقاء ما يتعرض له من عناء ومشقة، غير أن تصوره لما يمكن أن يسبب له الجلد بالسوط إذا ما تردد أو تمارض كان كافيا لأن يرضى ببذل الجهد والتجديف على الرغم مما فى ذلك من الألم والإرهاق.. وفى مستوى أقل بشاعة يقبل الفرد الامتناع عن إبداء رأيه، ويتقبل وجهة النظر الأخرى تحسبا لملامة قد تكون أعنف مما يمكن تحمله»[١].

وفى هذه الكيفية تكون السلطة قسرية، وتمارس فعلها بكيفية تعتمد على القوة والتهديد بالسجن أو التعذيب أو التصفية الجسدية... وما إلى ذلك من وسائل الضغط والإكراه والإجبار، وعندما تفعل السلطة ذلك إنما تكون سلطة طاغية تقوم على العنف والقهر والعسف والاستبداد. «ويرتبط إرث السلطة القسرية بعلاقة وثقى بينها وبين العقوبة الجسدية والاعتقال فى ظروف متعددة الفظاظة وفرض البؤس والآلام والتمثيل بالأفراد وتعذيبهم والموت فى كثير من الأحيان. وهذا الانطباع ليس باطلا، فجميع المجتمعات تدرك الطبيعة البشعة لاستخدام المزيد من العقوبة القسرية وما يمكن أن تمهد له من اقتراف للجرائم وتوليد العنف، ولهذا وضعت الضوابط للحد من اللجوء إليها، وليس ثمة إدانة أكبر لأى دولة أو نظام حكومى من وصمه أو وصمها باستخدام ذلك النوع من العقوبة»[٢].

والعنف هو أول مصادر السلطة، وأول أدواتها وأكثرها بدائية ووحشية، وإن أحداً لايشك فى أن العنف ـ متمثلا فى مطواة بيد قاطع طريق أو فى مقذوف نووى ـ يمكنه أن يجلب نتائج لا يستهان بها، والتهديد باستخدام العنف ـ متمثلا فى القانون ـ يكمن

---

(١) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ ص١٩ دمشق ١٩٩٤.

(٢) المصدر السابق ـ ص٣٢.

وراء كل تصرف حكومى، وتعتمد كل حكومة فى النهاية على الجنود والشرطة فى تنفيذ إرادتها بالقوة، هذا التهديد الماثل أبداً باستخدام العنف الرسمى فى المجتمع يساهم فى سير النظام كما ينبغى... وبهذا المعنى المتناقض يسهم التهديد المتخفى باستخدام العنف فى جعل الحياة اليومية خالية من العنف.

غير أن العنف بصفة عامة لا يخلو من عيوب مهمة، فهو يشجعنا على حمل ما ندفع به شره عنا، أو يؤدى إلى انطلاق سباق للتسلح من شأنه زيادة المخاطر التى تهدد كل شخص، وحتى عندما يكون العنف «مجديا» فإنه يولد مقاومة... إذ أن ضحاياه أو الناجين منه يتحينون أول فرصة لرد الصاع صاعين، بيد أن نقطة الضعف الرئيسية للقوة أو العنف الوحشى إنما تتمثل فى عدم مرونته، لذا فهو لا يستخدم إلا فى العقاب.. إنه باختصار سلطة (Power) متدنية النوعية»[1]. لأن السلطة التى تفعل ذلك إنما تفعله لتوارى به إحساسها بالنقص تجاه الآخر، وفشلها فى استخدام كيفيات ووسائل أخرى أكثر مرونة وأكثر فضيلة، ويرجع ذلك فى الغالب إلى أسباب سيكولوجية إما فى السلطة ذاتها أو فيما تسقطه السلطة على الآخر مما فى نفسها نحوه بأنه متخلف جاهل لا عقلانى كالذى يقول به ميكيافيللى مثلا أو هوبز أو لوبون أو غيرهم.

٢ـ الكيفية التعويضية:

وهى الكيفية التى تتمكن السلطة من خلالها من فرض إرادتها وإخضاع الغير لها عن طريق «عرض مكافآت إيجابية ومنح شيء يتضمن قيمة ما للفرد الذى يتقبل الخضوع وفى المراحل الأولى من التطور الاقتصادى كما هى الحال فى الاقتصاد الريفى البدائي حتى الآن كان التعويض يتخذ أنماطا مختلفة منها الدفع العينى وحق العمل فى قطعة من الأرض والمشاركة فى منتوج حقول الإقطاعى صاحب الأرض. وإذا كان التوبيخ والتقريع من علائم السلطة القسرية فإن الثناء والتشجيع من متطلبات السلطة التعويضية. وفى الاقتصاد المعاصر تبرز المكافآت المالية كأهم تعبير عن السلطة التعويضية، أى دفع مال مقابل خدمات تمت تأديتها خضوعا لمآرب الآخرين الاقتصادية أو الشخصية»[2].

(١) آلفن توفلر ـ تحول السلطة ـ ترجمة د. فتحى بن شتوان ونبيل عثمان ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ص٣٠ ـ مصراته ١٩٩٢.

(٢) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ ص١٩ ـ دمشق ١٩٩٤.

ولذلك نرى أن هذه الكيفية والسلطة التى تقف وراءها وتطبقها وترعاها تعلى من شأن المنفعة الفردية، من أجل إخضاع الفرد، وكسب ولائه وإخلاصه، مقابل ما يتمتع به من منح وهدايا وعطايا، وما يقدم له من إغراءات مادية تصل إلى حد شراء الذمم مقابل الخضوع والإذعان والرضاء بالطاعة والسكوت عن ممارسات السلطة وحفظ أسرارها والسكوت عن خطاياها.

وهذه هى الكيفية السائدة بشكل واسع فى الأنظمة الليبرالية الرأسمالية التى تسعى إلى محاولة تعويض الأفراد، ليس بالمال والمنح والمكافآت فقط، ولكن بمزيد من الحرية الفردية، مع أنها (الأنظمة الغربية) تدعى أنها تمارس السلطة بكيفية تلاؤمية تقوم على حرية الرأى وحرية التعبير عنه، بل حرية الفعل أيضا ما لم يمس أو ينقص من حرية الآخر، بينما هى فى الحقيقة تمارسها بكيفية تعويضية لأن ممارسة الغرب للكيفية التلاؤمية تعتمد على الدعاية والإعلان الذى يقوم على الفرض والتكرار وتعتمد على الإغراء بالمكاسب والثروة أى أن هذه الممارسة تقوم على التعويض وليس على التلاؤم. «إن الخضوع لرغبات الآخرين ومقاصدهم عن طريق التعويض يعد بالطبع قطب الرحى بالنسبة لوظيفة الرأسمالية، والمكافآت التعويضية نوع من الإغراء ببذل الجهد، لكنه، وبالرغم من عدم ملاحظته لا يقل أهمية فى الأنظمة الاشتراكية عنه فى الأنظمة الرأسمالية ومع ذلك لا تتم الموافقة على العديد من أشكال السلطة التعويضية حتى أن بعضها يعد خارج إطار القانون، فالمبالغ النقدية التى تدفع علنا للناخبين من أجل كسب أصواتهم والرشاوى التى تقدم لبعض المسئولين فى الدولة من أجل التأثير فى عمليات التشريع واستخدام المال فى استجلاب الزبائن وإجراء العقود وكلها تنطوى على الابتزاز، ليست سوى تعبير عن السلطة التعويضية التى يحرمها القانون ويمقتها الرأى العام»[(٢)].
وهى تفعل ذلك وتتبناه لأسباب عديدة، أهمها:

* إن هذه الكيفية تحقق خضوع الفرد، وكسب ولائه بطريقة أيسر من أى كيفية أخرى فلا تحتاج السلطة لوسائل إقناع أوتبرير أو استخدام للعنف، بل هى لا تحتاج لأكثر من المال ولقليل من الحرية الفردية للآخر لتحقيق أغراضها.

* إن الفرد فى ظل هذه الكيفية يبقى مشغولا بمكاسبه وحريته المفرطة عن التفكير فى السلطة التى يخضع لها، بل هو يجد دائما العذر لها، ويسعى لتبرير أخطائها.

---

(١) المصدر السابق ــ ص ١١٢.

غير أن هذا اليسر فى التطبيق والسهولة فى كسب الولاء والطاعة إنما يأتيان فى حقيقة الأمر على حساب مجموعة من المباديء والقيم تفتقدها كل الأنظمة الليبرالية التى ترفع شعارات العدالة والحرية والمساواة، وهى فى الحقيقة ترفعها بكيفية فردية أنانية نفعية تفرغها من محتواها ومن قيمتها ومن معناها الإنسانى. وهى كيفية سائدة أيضا فى كثير من الأنظمة الأخرى غير الرأسمالية، غير أنها فى مثل هذه الأنظمة لا تخضع لقاعدة أو قانون، بل لا يعترف بها فى العلن.. حيث تقدم المزايا والعطايا والهدايا لرجال الحزب.. ومسئولى الأجهزة واللجان المركزية والتشريعية والتنفيذية وأعضاء البرلمان والشيوخ والنواب...إلخ.

غير أن هذه الكيفية التعويضية رغم ذلك أفضل من الكيفية القسرية، فالثروة كمصدر للسلطة وأداة من أدواتها أفضل من العنف بمراحل «فمحفظة النقود المتخمة (أكثر مواهب) من العنف بكثير، إذ فضلا عن قدرتها على التهديد بالعقاب أو إيقاعه فعلا، يمكنها أيضا أن تعرض مكافآت متدرجة تدرجا حسنا ـ من الأجور إلى الرشاوى إلى العمولات نقداً أو عينا ـ ويمكن استخدام الثروة بطريقة سلبية أو إيجابية، لذا فهى أكثر مرونة من العنف بمراحل، وبوسعنا أن نصف الثروة بأنها سلطة متوسطة النوعية»(١).

لكن المظهر المشترك بين الكيفيتين القسرية والتعويضية هو أن الفرد فى كلتا الحالتين «مدرك لعملية الإخضاع سواء بالقسر أو بالمكافأة»(٢). وهو لذلك السبب يسعى للحصول على تعويض مناسب مقابل خضوعه وإذعانه. «فالذين يقبلون الخضوع لإرادة غيرهم يفعلون ذلك عن وعى ودراية، إنهم يتصرفون نتيجة لحسابات أجروها وأقنعتهم بأن سلوكهم أفضل ما يمكن اتخاذه لمثل تلك الحال، أى أن تعويضا ما قدم لهم مقابل خضوعهم والذين يمارسون السلطة هم أيضا عارفون بما يفعلون»(٣)، ولذلك فهم يشجعون الأفراد على الخضوع تجنبا للعقوبة أو انتظاراً للمكافأة ولذلك تلتقى هاتان الكيفيتان فى الغاية التى تسعيان إليها وهى خضوع الفرد، وأن اختلفت الوسيلة أو الكيفية لتحقيق تلك الغاية.

---

(١) آلفن توفلر ـ تحول السلطة ـ ترجمة د. فتحى بن شتوان ونبيل عثمان ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ص٣١ ـ مصراته ١٩٩٢.

(٢) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ ص١٩ ـ دمشق ١٩٩٤.

(٣) المصدر السابق ـ ص٣١.

فالسلطة القسرية «تهدد الفرد بعقوبة جسدية أو نفسية تجعله يتخلى فيها عن أولوياته تجنبا لتلك العقوبة أما السلطة التعويضية فتقدم له مكافأة فيها من الفائدة والرضاء ما يسمح له بالتخلى عن طموحاته الخاصة والقبول بتلك المكافأة.. وبلغة أقل تجريدا يمكن القول أن السلطة القسرية تنال الخضوع عن طريق الوعيد والتهديد بالعقوبة، بينما تحصل السلطة التعويضية عليه عن طريق الوعد والإغراء بالمكاسب»(١).

٣ـ الكيفية التلاؤمية:

أما الوجه الثالث لممارسة السلطة فيتجلى فى الكيفية التلاؤمية، حيث «يتم تبادل الرأى، وعن طريق الإقناع والتثقيف والالتزام بما يبدو طبيعيا وملائما وصوابا يخضع الإنسان لرغبة الفرد أو الأفراد الآخرين، وهنا يعكس الخضوع المنحى المفضل لدى كل من الطرفين»(٢)، الفرد والسلطة التى يخضع لها على السواء. لأن «السلطة التلاؤمية نتاج لسلسلة من عمليات الإقناع العلنية والموضوعية لما يريد المجتمع من الفرد أن يؤمن بصحته ذاتيا فى السياق الاجتماعى العام»(٣).

وهى تأتى «نتيجة لمحاولات مباشرة وعلنية من أجل غرس الإيمان الذى بدوره يعكس رغبات الفرد أو المجموعة التى تسعى لاكتساب السلطة أو تمارسها، ويمكن أن يكون الإيمان أو المعتقد ضمنيا وغير ظاهر فى ظرف اجتماعى أو ثقافى معين. والخضوع لسلطة الآخرين يعكس فى هذه الحالة الرأى المقبول لما يجب أن يفعله الفرد، وحينما ينتقل المرء من التلاؤم العلنى إلى التلاؤم الضمنى فإنه بذلك يجتاز الجهد الظاهرى التعسفى من أجل كسب المعتقد إلى الخضوع المفروض بصورة غير واضحة وكأن الأمر تحصيل حاصل»(٤).

وهذا لا يتأتى إلا إذا ما تحقق قدر من التوازن فى العلاقة بين الفرد والسلطة التى يخضع لها، بحيث تسود الثقة والوفاق والانسجام العلاقة بينهما، فيكون فى التسلط عدل وفضيلة وفى الخضوع واجب وكرامة، وهو ما يعتمد على الإقناع والاقتناع ويقوم على الحرية.. حرية الرأى.. التعبير.. المعرفة.. وقبل ذلك يقوم على الأمن والطمأنينة، والسلام والأمان، ونفى خوف كل من الآخر، والتربص به، والتآمر ضده... لأن «كل تجل للسلطة

(١) المصدر السابق ـ ص٣١ ـ ص٣٢.
(٢) المصدر السابق ـ ص٣٠.
(٣) المصدر السابق ـ ص٤٨.
(٤) المصدر السابق ـ ص٤٨.

سيحفز تجليا مضادا لها، وإن لم يكن بالضرورة مساويا، وأن أى محاولة تجرى لإخضاع الناس لرغبات الآخرين سيقابلها بشكل من الأشكال محاولة معاكسة لمقاومة ذلك الخضوع وعلى الفعالية النسبية لهاتين القوتين المتعارضتين يعتمد المدى والفعالية فى ممارسة السلطة الأصلية»(١).

وقد تدعى السلطة أنها تمارس السلطة بكيفية تلاؤمية تقوم على الإقناع وحرية الرأى والتعبير عنه، وأنها تفعل ما يريده الناس ويعبرون عنه... بينما هى فى الحقيقة تمارس السلطة بكيفية قسرية وتستخدم العنف المقنن والعنف المفتوح بلا حدود ولا قيود، بل هى لا تعترف بحد لصلاحياتها وتحاول احتواء كل شىء والسيطرة عليه واستغلاله وتسخيره لمنفعتها.

وفى الوقت الذى يحاول فيه الفرد «إيقاف السلطة عند حدها، منتهزا فرصة وجوده فى المنابر الديمقراطية أو البرلمانية... مجالس النواب... مجالس الأمة... مجالس الشعب... المؤتمرات الشعبية... الاتحادات... النقابات... الروابط المهنية... إلخ أو عن طريق الصحافة ووسائل التعبير المختلفة.. تسعى السلطة إلى احتواء كل هذه الأشكال والهياكل لاجتياز تلك الحدود التى تفصلها عن توسيع حجم صلاحياتها، لزيادة هيبتها.. وسطوتها وتسلطها وجبروتها.. بل هى تفعل أحيانا هذا كله دون حدود تعترف بها...»(٢).

وهذه الكيفيات الثلاث التى لا تخرج أى ممارسة للسلطة عنها لا تقتصر على السلطة بمعناها المتعارف عليه، أوعلى ما يمكن أن يسمى (الحكومة) بل إن هذه الكيفيات تسود وتغطى جميع الأنشطة والمراكز والأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التى تتمتع سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا بقدر من السلطة يمكن أن يمارس على آخرين، أيا كانت هذه السلطة، وأيا كان الآخرون.. بدءاً من السلطة فى الأسرة.. المدرسة.. إلى سلطة صاحب المتجر.. إلى سلطة مدير الشركة.. المصنع.. إلى سلطة أجهزة الدولة بمختلف مستوياتها واختصاصاتها وصلاحياتها.

كما أن هذا التصنيف للسلطة أو لكيفية ممارستها لا يعنى اختلافا فى نوع السلطة طبقا لممارستها لكيفية ما، أو اختلافا فى شكل السلطة تبعا لذلك، بل هو اختلاف فى الدرجة التى تعمل فيها السلطة... درجة التعامل مع الآخر، ومستوى هذا التعامل، وكيفيته، أو الطريقة التى يتم بها. إذ قد تنتقل السلطة الواحدة من درجة إلى درجة ومن

---

(١) المصدر السابق ـ ص١٠٩.

(٢) سالم القمودى ـ العدل والحرية ـ ص ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٨٧.

كيفية إلى أخرى.. بل قد تمارس السلطة الواحدة الكيفيات الثلاث وبنسب متفاوتة فى أوقات مختلفة، بحسب الظروف التى تعترضها والدرجة (فى التعامل) التى يمكن أن تصل إليها، أو تقف عندها أو تتجاوزها فى فعلها وتفاعلها، وكذلك بحسب حجم الصلاحيات التى تتمتع بها، والتى تمكنها من التجاوز فى الفعل والممارسة، أو تحد من هذا التجاوز، وكذلك بحسب موقف الآخر وقبوله لشكل ونوع السلطة، ولكيفية تعاملها معه، ورضاه عن هذا التعامل، أو قبوله على مضض، أو رفضه ومقاومته. «فممارسة السلطة فى الأنظمة الاستبدادية تتسم باستخدام فرض السلطة التلاؤمية على نحو تعسفي ومكثف ـ مدارس وصحافة وتليفزيون وإذاعة وإلقاء خطب ـ مع منح مكافآت تعويضية واسعة لمن يتفقون معها، وتطبيق عقوبات صارمة على من يعارضونها. ففى الثلاثينيات والأربعينيات كانت الدعاية الطاغية لـ«جوزيف بول جوبلز Joseph Paul Goebbces» فى ألمانيا تدور كلها حول الاشتراكية الوطنية التى هى الملاذ الرئيسى للسلطة التلاؤمية العلنية، غير أنها ترافقت مع جاذبية تعويضية قوية تمثلت فى خلق الوظائف والأعمال والتعهد بالحرب، وكان ثمة عقوبات قسرية تمثلت بمعسكرات الاعتقال لمن عارضوا الإذعان والخضوع، وبصورة مشابهة كانت روسيا الستالينية حيث تواجدت فيها جنبا إلى جنب المكافآت التعويضية والعقوبات القسرية وخلق الظروف المناسبة للسلطة التلاؤمية، وفى حالات أخرى كان المزج بين السلطات ولايزال أكثر انتقائية، ففى أمريكا اللاتينية كان كل من الدكتاتور (رافائلى تروجيلو Rafael Tryillo) و(أنستاسيو سيوموزا Anastasio Somoza) غير خبيرين فى ممارسة السلطة التلاؤمية، وليس لديهما من المصادر الوطنية ما يكفى لمنح مكافآت تعويضية، ولهذا وصما بسمعة الاعتماد اعتمادا مطلقا تقريبا على العنف الغاشم، وهذا ما يجعلنا نفرق بين الحكم الاستبدادى المطلق الذى يستند بالكامل تقريبا إلى السلطة القسرية وبين ذلك الذى يلطف حكمه باستخدام شامل للأنواع الثلاثة من السلطة (القسرية والتعويضية والتلاؤمية) بنسب متفاوتة»(١). و«ثمة تعبير صادق عن السلطة حينما يخضع الفرد لأهداف الآخرين ليس برغبته وإرادته فحسب بل بشعور من الحضور الأخلاقى أيضا. والتعبير الإسمى عن ذلك يكون بالطبع حين لا يعرف الشخص أنه خاضع للحكم والسيطرة، وهذا هو المستوى الأرفع لإنجاز السلطة التلاؤمية، إن الإيمان يجعل من الخضوع مظهرا طبيعيا عاديا للسلوك

---

(١) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ ص٥٥ ـ دمشق ١٩٩٤.

(٢) المصدر السابق ـ ص١٩٧.

المقبول ويعد الذين لا يخضعون شاذين ومنحرفين عن جادة الصواب»[٢] وهذا لا يتحقق إلا إذا حلت الكيفية التلاؤمية بما فيها من معرفة وإقناع محل أى من الكيفيتين القسرية أو التعويضية.

٤ـ سلطة المعرفة:

ويلاحظ (آلفن توفلر) فى كتابه (تحول السلطة) أن هناك ثلاثة مصادر للسلطة، أو لجعل الناس تتصرف بكيفية معينة، وهى: العنف والثروة والمعرفة. غير أن «أعلى نوعية للسلطة إنما تأتى من استخدام المعرفة.. إن السلطة ذات النوعية العالية لا تتمثل فى القوة فحسب، أنها ليست مجرد المقدرة على إنفاذ ما يبتغيه المرء، أو جعل الآخرين يقومون بما يريده على الرغم من أنهم قد يفضلون العكس، بل إن النوعية العالية تدل على أكثر من ذلك بكثير، فهى تعنى الكفاءة ـ أى استخدام أقل قدر من موارد السلطة لتحقيق هدف ما ـ إن المعرفة كثيرا ما يمكن استخدامها لجعل الطرف الآخر يميل إلى خطتك بشأن عمل أو تصرف ما»[١].

ولذلك يعتبر (توفلر) أن المعرفة هى «الأكثر تنوعا من حيث الفعالية بين المصادر الرئيسية الثلاثة للسلطة الاجتماعية. إذ يمكن استعماله للعقاب والمكافأة والإقناع، بل وللتحويل من النقيض إلى النقيض ـ كأن يتم استخدامها لتحويل عدو إلى حليف ـ والأفضل من ذلك كله أن المرء يستطيع عن طريق المعرفة الملائمة التغلب على مواقف غير مرغوب فيها، وتحاشى تبديد القوة (Force) والثروة فى التصدى لهذه المواقف[٢].

بل إن المعرفة «تقوم بدور المضاعف للثروة أو القوة... بمعنى أنها يمكن أن تستخدم إما لزيادة المتاح منهما، أو لتقليل القدر المطلوب منهما من أجل تحقيق غرض ما، وفى أى الحالين فهى تزيد الكفاءة.. وبذا تتيح لصاحبها إنفاق قدر أقل من «أوراق السلطة فى أى معترك»[٣].

وإذا ما كانت «القوة والثروة وفقا لتعريفهما ملكا للأقوياء والأغنياء فإن المعرفة يمكن أن تكون للضعفاء والفقراء كذلك. وهذه هى حقا ميزة ثورية من ميزاتها... أن المعرفة هى أكثر مصادر السلطة ديمقراطية على الإطلاق.. وهو ما يجعلها تشكل تهديدا مستمرا

---

(١) آلفن توفلر ـ تحول السلطة ـ ترجمة د. فتحى بن شتوان، عثمان نبيل ـ ص٣١ ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ مصراته ١٩٩٢.

(٢) المصدر السابق ـ ص٣٢.

(٣) المصدر السابق ص٣٢.

للأقوياء، حتى وهم يستخدمونها لتعزيز قوتهم، كما أنه يفسر لماذا يريد كل من بيده السلطة ـ من رب الأسرة إلى مدير الشركة أو رئيس الوزراء فى دولة ما ـ أن يتحكم فى كمية المعرفة ونوعيتها وتوزيعها فى النطاق الذى يخضع لسلطاته»(١). لأن انتشار المعرفة وتوسعها يفقد السلطة التى تملك المعرفة بعضا من سطوتها تلك السطوة التى تقوم على التضليل (تضليل الآخر) والتلاعب بوعيه وقدرته على الفهم والتحليل واتخاذ المواقف والقرارات.

فالمعرفة قد تتحول إلى ثروة... إلى رأسمال.. كما قد تتحول إلى قوة.. إلى سلطة (Power)، لكنها ليست المعرفة المجردة (وحدها) التى تفعل ذلك، أو تحقق ذلك، فالمعرفة تحتاج إلى أدوات لكى يتحقق تحولها إلى سلطة أو إلى قوة، أو إلى ثروة.. تحتاج لوسائل تقنية، فنية مادية.. تحتاج إلى عمل... إلى فعل... فعل المعرفة.

فهى قد تكون سلطة أو قد تتحول إلى سلطة إذا ما توافرت لها الاشتراطات اللازمة لذلك، إذا ما أوجدت آليات التحول، وتمكنت من وسائل تطبيق معلوماتها. وقد تتحول أيضا إلى مشكلة إذا ما افتقدت تلك الاشتراطات والوسائل، بمعنى أن المعرفة (مجرد المعرفة) عندما لا يتهيأ لها أن تتحول إلى فعل إيجابى (سلطة، ثروة، ابتكار،، إبداع... إلخ) فقد تصبح مشكلة.. مشكلة من يعرف ولا يستطيع أن يعمل.. أن يحول ما يعرف إلى وقائع وعلاقات... إلى أحداث ... إلى تطبيق.. إلى تنفيذ... إلى استخدام ما يعرف.

فعلى المعرفة حقا إذا ما أرادت أن تتحول إلى سلطة أن توجد أدواتها أولا.. أدوات فعلها وتحولها من معرفة مجردة إلى وقائع وأحداث وعلاقات.. إلى فعل فى الواقع وإلا انتكست، ونحت منحا سلبيا لايفيد إن لم يضر.

وإذا ما تحولت المعرفة إلى سلطة فإنها أيضا قد تتحول إلى لعبة «لعبة سلطة المعرفة» لها قواعدها الخيرة، أو الشريرة.. فقد تصبح المعرفة أداة تهديد، أو انتقام أو ابتزاز، أو استغلال، كالمعرفة غير القانونية: التجسس، التنصت.. إلخ والاستعمالات غير الأخلاقية التى تصاحب مثل هذه المعرفة. وكالتلاعب بأسرار الأفراد الشخصية واستخداماتها المختلفة ضدهم عندما تحين منهم أى بادرة غير حسنة تجاه السلطة التى تملك المعرفة.

---

(١) المصدر السابق ـ ص٣٦، ص٣٧.

الفصل الرابع

الإدارة والسلطة

الفصل الرابع

الإدارة والسلطة [*]

(١)

التحدى الكبير

أن تتحول السلطة إلى إدارة للسلطة ذلك هو التحدى الخطير والكبير الذى يواجه كل سلطة بل يواجه نفسيتها المتشبثة بالأنا ـ السلطة ـ وهو التحدى الذى غالبا ما تفشل فيه السلطة، لأن نجاحها فيه وتحولها من سلطة إلى إدارة للسلطة فى المجتمع يعنى انكماشها وانحباسها ضمن نصوص دستورية وقانونية تحد من صلاحياتها، وتقيد يدها، وتنهى دور الشخصية التاريخى فى السلطة الذى طالما لعبته الشخصية، ومازالت تلعبه فى مجتمعات كثيرة فى هذا العصر على مسرح الساطة، تنهيه إلى درجة تجعل أمر اختفائها (اختفاء الشخصية) وحلول شخصية غيرها محلها لا يغير شيئا من شأن الدولة ومن نوع الحكم ومن نمط النظام، بل يستمر الشأن السياسى والاقتصادى والثقافى والخدمى وكأن شيئا لم يحدث، وكأن الرئيس لم يختف.. لم يتغير ويحل غيره محله.. كأن الزعيم لم يمض.. ولم يأت غيره، الدولة بسياساتها العامة ومؤسساتها الدستورية ومؤسساتها التخصصية لا تتغير.. لأن الدولة ليست هى السلطة التى تحكم أو تدير حتى تذهب بذهابها أو تتغير بتغيرها بل إن الدولة هى الكل، والسلطة جزء من هذا الكل، لأن الدولة هى الدستور، هى القانون، هى الإدارة.. والسلطة فى الدولة تدير باسم الدولة.. باسم الدستور.. باسم الإدارة.. بل هى تكتسب شرعيتها بالدولة، بالدستور، بالإدارة.. وليس بالتسلط والقهر والإكراه.

والحقيقة المنطقية الاجتماعية تقول: إن الدولة غير السلطة (الحكومة)؛ وأن السلطة غير الدولة، لأن الدولة كيان تاريخى أو نتاج تاريخى للوعى الاجتماعى (الثقافى، السياسى، الاقتصادى) يتشكل من خلال وجود شعب ـ أمة، فوق أرض (إقليم) ويرتسم فى الواقع من خلال إطار دستورى مؤسسى يهدف إلى وضع سيادة الدولة موضع التنفيذ فى الداخل: فى علاقات الدولة مع السلطة، وفى علاقات السلطة مع المواطن، وفى الخارج فى علاقات الدولة مع غيرها من الدول.

(*) هذا الفصل هو الفصل الرابع من كتابنا العدل والحرية ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ١٩٩٧ . وقد أضفناه إلى هذا الكتاب لعلاقته الوثيقة بسيكولوجية السلطة، بعد أن أدخلنا عليه بعض التعديلات.

بينما السلطة كيان سياسى عابر يستمد شرعيته من الكيان التاريخى الذى هو الدولة، وبذلك تكون الدولة هى صاحبة السيادة، وهى صاحبة الشرعية التى يخضع لها الجميع فى المجتمع، بما فى ذلك السلطة التى تحكم المجتمع أوتديره، وبذلك أيضا تكون السلطة جزءا من هذا الكل، ويجب أن تخضع له (لمبادئه، لأحكامه، لقيمه، لمعاييره السياسية، الثقافية، الأخلاقية) كما يجب أن يخضع لذلك أى جزء من هذا الكل.

فالدولة هى الكل.. هى الأم التى ترتبط بها ـ أو يجب أن ترتبط بها ـ مؤسسات الدولة ارتباطا يفوق ارتباطها بالسلطة (رمز السلطة) التى تدير هذه المؤسسات فى الدولة، والتى تربط من جهة أخرى المواطن مع هذه المؤسسات، ومع غيره من المواطنين، بحيث يحمل الخضوع للسلطة معنى الخضوع للدولة، وليس للسلطة ذاتها كسلطة.

وبرغم أن مفهوم الدولة مفهوم لا وجود مادى واقعى له يقول (أنا الدولة) مثلما تقول السلطة الموجودة عمليا (أنا السلطة) وترمز لنفسها بشخص أو رئيس أو ملك أو أمير، ولذلك يخلط الكثيرون بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة التى تحكم (الحكومة)، ويرون أن السلطة هى الدولة وأن الدولة هى السلطة لاغير.

وهذا الخلط بين الدولة والسلطة، وهذا التداخل فى الواقع وفى وعى الناس وثقافتهم قبل ذلك هو الذى يدفع بالسلطة إلى أن تكون سلطة شمولية.. سلطة فوق سلطة الدولة، لتتوارى الدولة خلف السلطة. ولهذا السبب أيضا يتم الخلط بين واجبات المواطن تجاه الدولة وبين واجباته تجاه السلطة التى تحكمه، وكذلك بين واجبات المسئول فى السلطة تجاه السلطة التى يمثلها وبين واجباته تجاه الدولة التى يعيش فى كنفها ويحظى برعايتها كمواطن فى دولة قبل أن يكون مسئولا فى سلطة.

إلا أن الدولة مع ذلك ليست مفهوما مجردا، بل أن الدولة موجودة وجودا منطقيا شرعيا، وحاضرة فى المجتمع حضورا يجمع حوله كل الشعب الذى يعيش فى إقليم الدولة، ويلخص وعيهم وتاريخهم السياسى والثقافى والاجتماعى. فالدولة حاضرة فى المجتمع من وجهين أساسيين:

ـ حضور تاريخى ثقافى اجتماعى.

ـ حضور دستورى قانونى إدارى.

ويظهر هذان الوجهان فى علاقات السلطة مع مؤسسات الدولة من ناحية ومع مؤسسات السلطة التنفيذية الإدارية من ناحية أخرى، كما يظهر فى علاقات المواطن مع الدولة وفى علاقات السلطة مع المواطن.

ومن خلال هذا الظهور تتشكل القواعد والأسس التى تتفاعل من خلالها السلطة مع الناس، والناس مع السلطة، وترتسم من خلال ذلك حدود وصلاحيات السلطة وشرعية ممارستها ومجالات الحرية والعدالة وقيم المواطنة والكرامة والإحساس بوجود الدولة وسيادتها وهيبتها.. إلخ.

ويظهر هذا الحضور بشكل واقعى عندما تشعر السلطة أن الدولة تحاصرها وتحد من سطوتها.. تحدد لها مجال حركتها وحدود صلاحياتها، فتعجز السلطة بسبب ذلك عن التجاوز والاستبداد والطغيان، غير أن هذا الحضور كثيرا ما تسلبه السلطة من الدولة عندما تطغى السلطة على الدولة، على المجتمع، على الناس، وتدعى السيادة (لنفسها) على الدولة.

ومدى سيادة الدولة (الكل) هو الذى يحدد شكل وطبيعة علاقة الدولة بالسلطة التى تديرها «الدولة» وكذلك علاقة مواطنيها بها وعلاقتهم بالسلطة وهى العلاقة التى تترتب كنتيجة منطقية واقعية عن تلك العلاقة (علاقة الدولة بالسلطة).

وادعاء السلطة للسيادة على الدولة هو فى حقيقة الأمر اغتصاب لحق الدولة فى السيادة، وهو بالتالى اغتصاب لحق الناس فى أن تكون السيادة للدولة دون غيرها، الدولة التى يطيع الناس السلطة من أجلها، وهم راضون عن هذه الطاعة وليس من أجل السلطة التى قد يرضون أو لا يرضون عنها.. لأن سيادة الدولة تعنى سيادة الشعب وسيادة الشعب تخص الشعب كمجموع وليس كأفراد، وهى تعنى سيادة الكل على أجزائه وليس سيادة أجزاء فرادى تكون هذا الكل سواء كانت هذه الأجزاء هى السلطة أم الحزب أم الطبقة أم الجماعة أم الفرد.

كما أن العمل التاريخى لشعب من الشعوب ولسلطة من السلطات الحاكمة هو بناء الدولة وليس بناء السلطة فقط، وبناء الدولة لا يعنى بناء مؤسسات للسلطة تنشأ وتعمل وفقا لسيكولوجية السلطة وإشباعا لرغباتها وحاجاتها ونزعاتها اللاعقلية، فالفاشية فى إيطاليا كانت محض سلطة وليست دولة، وكذلك النازية فى ألمانيا لأن البناء الذى تم فى كليهما كان بناء للسلطة، ولم يكن بناء للدولة، ولأن مؤسساتها كانت مؤسسات سلطة.

ولم تكن مؤسسات دولة لأنها مؤسسات سلطوية تأسست بفعل وعى السلطة بذاتها أو بفعل الوعى الفردى، ووعى السلطة وعى منحاز للسلطة، لا تهمه الدولة بقدر ما تهمه السلطة، بل هو يرى فى بناء الدولة قيدا يقيد السلطة ويحد من صلاحياتها، والوعى

الفردى قد يكون كذلك وعيا أنانيا يهدف إلى المصلحة الخاصة وإلى المنفعة الفردية لفرد أو حزب أو طبقة أو قبيلة..إلخ.

فالسلطة قد تعمل على بناء الدولة وعلى تقوية نفوذها وفرض هيمنتها على مؤسسات السلطة، وقد تعمل أيضا على تقليص هيبتها وتضعيف قوة مؤسساتها (مؤسسات الدولة: المؤسسات الدستورية، البرلمانية، المؤسسات المهنية الحرفية الجماهيرية، مؤسسات الرأى، مؤسسات القضاء، مؤسسات الرقابة) بل قد تعمل على انهيارها أحيانا تحت سمع وبصر السلطة نفسها، فعندما انهار الاتحاد السوفييتى انهارت الدولة أولا وليس السلطة، بل إن السلطة ظلت قائمة وهى تشهد انهيار الدولة، بل هى التى قادت الدولة إلى هذا الانهيار المريع. إلا أن انهيار الدولة يتبعه غالبا انهيار السلطة كنتيجة لانهيار الكل الذى يجمع الأجزاء كما حدث ذلك فى معظم دول ما كان يسمى بدول المنظومة الاشتراكية: رومانيا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا.

لكن انهيار السلطة لا يعنى انهيار الدولة، متى كانت الدولة قوية قادرة على حماية نفسها ومكتسباتها بما فيها من دستور ومؤسسات ووعى جماعى بحضور الدولة وسيادتها وشرعيتها، كما أن بناء السلطة لنفسها لا يعنى بناء الدولة، فقد تنجح سلطة ما فى بناء نفسها وتحكم قبضتها وتفرض هيمنتها على المجتمع (وهو ما يحدث كثيرا فى دول العالم الثانى) ولكنها تفشل بسبب خوفها على ضيا ع سلطتها وذوبان هيبتها إن هى قادت المجتمع فعلا إلى بناء دولة قوية ذات عزة ومنعة وسؤدد وسيادة.

وأمة بدون دولة قوية هى أمة عرضة للاضطهاد والتشتت والتبعية، أما من قبل السلطة التى تحكمها، أو من قبل مراكز القوة التى تنشأ فيها بسبب غياب الدولة عن المسرح السياسى، الثقافى، الاجتماعى وبروز السلطة (فى ظل غياب الدولة) كقوة مادية سياسية، اقتصادية، فكرية، أمنية ذات جهاز إدارى ضبطى أمنى رقابى ضخم متحكم يحجب عن المواطن رؤية الدولة ويغيبها عنه لتحل السلطة محل الدولة فى العلاقة مع المواطن، وفى ولائه وإخلاصه، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى دكتاتورية السلطة.

ولن تفلح سلطة ما فى بناء دولة إلا إذا ما تحولت من سلطة إلى إدارة للسلطة فى نظام يتمتع بالاستقرار السياسى والقانونى والإدارى، وهذا ما يدفعنا إلى أن نميز بين نمطين من الأنظمة السياسية والاقتصادية ـ بشكل خاص ـ وهما:

* أنظمة الاستقرار.

* أنظمة الطفرة.

وأن نميز كذلك بين نوعين من السلطة التى تحكم أو تدير هذه الأنظمة بغض النظر عن الأشكال السياسية وتسميتها المختلفة وهما:

* سلطة الإدارة: الدستور.. القانون.. وهى السلطة التى تقود أنظمة الاستقرار أو تؤدى إليها.

* وسلطة السلطة: الأفراد.. الاستبداد.. الطغيان.. وهى التى تقود أنظمة الطفرة والتحولات الفجائية أو تؤدى إليها.

وكل سلطة إما أن تتحول إلى إدارة تدير مؤسسات المجتمع، تحت سلطة الدولة.. الدستور.. القانون.. فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي.. الدستور الإدارى، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى أنظمة الطفرة والتحولات الفجائية، لتمس بذلك السلطة هى الكل.. هى الدولة.. والدولة هى السلطة لا غير..

(٢)

أنظمة الاستقرار

أنظمة الاستقرار هى الأنظمة التى تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بل والعسكرية أيضا بالاستقرار السياسى والدستورى والإدارى فى تنظيماتها وكوادرها وهياكلها الأساسية، وتقسيماتها الضبطية والإدارية، بشكل يحقق لها الاستمرار والتوازن فى ظل أى متغيرات سياسية قد تحدث فى المجتمع.

والاستقرار الذى نقصده هنا لا يعنى أن تبقى سلطة ما فى الحكم، أو أن يبقى شخص بعينه فى السلطة (مدى الحياة)، أو أن تحافظ السلطة القائمة على الوضع الراهن للمجتمع كما هو عليه دون تغيير أو تطوير.. دون تقدم.

بمعنى أن أنظمة الاستقرار هى الأنظمة التى لا ترتبط بأشخاص ـ مهما كان وضعهم، ومهما قدموا من خدمات، بل مهما كان تاريخهم النضالى السياسى أو العسكرى أو غيره ـ ارتباطا مباشرا يزول بزوالهم، أو يتغير بتغيرهم، وهى بالتالى لا تفقد فعاليتها أو حيويتها أو قدرتها واستقرارها واستمرارها إذا ما ذهب أشخاص بعينهم، أو أتى غيرهم بدلا منهم.

لأن الاستقرار الحقيقى إنما يقوم على موضوعية المؤسسات والهياكل فى المجتمع وعدم ارتباطها بالسلطة ارتباطا يجعلها تتلون بلون السلطة، فتخضع لها خضوعا مباشرا، فلا تعمل إلا بتوجيهاتها وأوامرها، فتفقد بذلك ارتباطها بالمجتمع والناس، لتخسر بالتالى موضوعيتها ومبرر استقرارها، بل استمرارها كمؤسسة وطنية لتتحول إلى مؤسسة سلطوية ليس إلا.

كما يقوم أيضا على حياد مؤسسات الخدمة والإنتاج عن السلطة خاصة عن السياسة وتقلباتها المفاجئة، وعلى فصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية فى الداخل أو فى الخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقرة تتأرجح بين الموقف والموقف والقرار والقرار والأمر والتوجيه.

والاستقرار يتحقق أيضا عندما تختص السلطة بالحكم، بالحكم وحده، بما هو حكم، بما هو إدارة لمؤسسات المجتمع، فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المواطن من جهة أخرى، وألا تختص السلطة بما يختص به الناس فى معيشتهم وأعمالهم، فتنافسهم فى قوتهم وجهدهم، وتحجب عنهم فرص الأمل والطموح، فرص العمل والإنتاج.

لأن الناس لا يحتاجون السلطة لتعجن لهم الخبز أو تزرع لهم الأرض، أو أن تتحول إلى تاجر، يبيع ويشترى، ويحتكر ويمنع ولكن يحتاجونها لتيسر لهم ذلك، وتحقق لهم العدل فيه، وتفتح أمامهم آفاق التقدم والتطور، والاختراع والابتكار.

(٣)

سلطة الإدارة

والسلطة التى تسود أنظمة الاستقرار وتدير شئونها أو تؤدى إلى قيامها واستمرارها هى سلطة الإدارة (الدستور.. القانون.. المؤسسة).

وهى السلطة التى ترتبط بالدستور بالقانون فى إدارتها وضبطها وقيادتها لمؤسسات المجتمع، وفى علاقات هذه المؤسسات والأجهزة والإدارات وفيما بينها وبين قمة السلطة وليس بأشخاص السلطة الطبيعيين أو بأشخاص على رأس هذه المؤسسات والإدارات، وهذا الارتباط الدستورى القانونى ينفى بالتالى أى ارتباط مباشر أو علاقة مباشرة لهذه المؤسسات بقمة السلطة السياسية (بالرئيس كشخص) بل هى ترتبط بمسئوليتها القانونية والإدارية وتعمل وفقا لهذه المسئولية.

وهذا لا يعنى عدم تبعية هذه المؤسسات والإدارات للسلطة (تبعية سياسية أو إدارية) كجزء من النظام السياسى الاقتصادى الإدارى السائد، ولكنه يعنى الاستقلالية القانونية فى التطبيق والممارسة وفقا لسياسات المجتمع فى هذا الشأن، وهى لذلك السبب تتمتع بالاستقرار القانونى والإدارى والتنفيذى الذى لا يتغير بتغير المسئول المباشر عن هذه المؤسسة أو تلك، بل إن هذا الاستقرار لا يتغير حتى بتغير قمة السلطة ذاتها، لأن هذه المؤسسات وعلى هذا النحو لا تأتى فجأة ولا تختفى فجأة، لا ترتبط بشخص فتذهب بذهابه أو تتغير بتغيره، بل هى تتأسس.. تنتظم.. تستقر تستمر كتطبيق لدستور، كوجود قانونى مادى، كقواعد سياسية اجتماعية ثقافية تتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف دستورية قانونية اجتماعية لتصبح بمرور الوقت قوة سياسية اجتماعية أخلاقية إلزامية يصعب اختراقها أو التفريط فيها.

وهذا من شأنه من جهة أخرى أن يضعف التأثيرات النفسية والنزعات اللاعقلية للأشخاص الذين يقودون هذه المؤسسات والأجهزة، فيقل تأثيرها على سير الأحداث فى المجتمع، بل على حركة الدولة وسياساتها العامة فى الداخل وفى الخارج.

وبذلك يغشى الاستقرار علاقات الناس كمواطنين فى تفاعلهم وتعاملهم مع مؤسسات المجتمع خاصة الاقتصادية وما يجعل العلاقة كذلك هو عامل الاطمئنان الذى يشعر به المواطن تجاه هذه المؤسسات.. الاطمئنان الذى يؤكده رضاه عما تقدمه من خدمات، وما توفره من مناخ يتمتع فيه المواطن بكرامته، حتى لو كان ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمة ومصلحة أقل بكثير مما تقدمه مؤسسات بعض السلطات الأخرى فى أنظمة أخرى. وذلك بسبب استقرار هذه الخدمة واستمرارها، واكتسابها للبعد الثقافى الاجتماعى فى وجدان الناس، وفى ثقافة مؤسسات المجتمع، المؤسسات ذاتها التى تقدم هذه الخدمة.

(٤)

أنظمة الطفرة

وهى الأنظمة التى تنتقل أو تتغير (بشكل كامل أو جزئى) من كيف إلى كيف آخر، من فترة إلى أخرى (تكون قريبة فى الغالب) فى الحكم والإدارة.. فى السياسة والاقتصاد.. فى الثقافة والاجتماع.. لتتغير بذلك مؤسسات المجتمع وهياكله التنظيمية والإدارية دون مقدمات سياسية اقتصادية ثقافية إدارية منطقية يمكن أن تؤدى إلى هذا الانتقال وتبرره، وهو ما يعبر فى كثير من الأحوال عن نفسية للسلطة قلقة.. غير مستقرة أو عن نزعات لا عقلية تسيطر على هذه النفسية وتقودها.

فتقفز السلطة بذلك على الواقع، وتتجاهل شروطه الموضوعية وخصوصياته الحضارية، بما فى ذلك شخصيته الثقافية أحيانا.

وغالبا ما تأتى هذه الطفرة أو هذا التحول الفجائي بسبب الإنقلابات العسكرية والتحولات الأيديولوجية المصاحبة لها، أو بسبب الضغوط السياسية أو الاقتصادية الخارجية التى قد تفرض نوع التحول المطلوب مثلما يحدث فى كثير من الأنظمة فى أفريقيا بشكل خاص، أو قد تأتى الطفرة أيضا بسبب الفساد السياسي والإدارى الذى قد يفرض على السلطة القائمة اتباع سياسة اللحظة أو سياسة الطفرة التى قد تدفع إلى اتخاذ قرارات فجائية من أجل تخطى موقف ما أو لتغطية عجز ما فى مجال من المجالات، أو لمداراة فشل مشروع أو برنامج أو خطط تنموية غير ناجحة.

لتتغير بذلك بعض أو كل السمات الأساسية لمختلف المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية، وتتغير أهدافها وخدماتها بل هياكلها وإداراتها وأشخاصها وتسمياتها تبعا لذلك.

والطفرة أو التحول الفجائى ضد الاستقرار، وقد يكون ذلك قفزة إلى الأمام أو خطوة إلى الخلف بحسب الظروف والأحوال لكن الطفرة بعد أن تحدث وجب أن تستقر لتتحول إلى نظام يستمر ويتحول ويتغير بشكل تدريجى اعتيادى بعد ذلك، وإلا حدثت الطفرة الأخرى الموالية.. وهكذا.

(٥)

سلطة السلطة

وهى التى تقود أنظمة الطفرة والتحولات الفجائية أو تؤدى إليها كنتيجة منطقية واقعية لفعلها وتفاعلها مع الواقع والناس ومع الوقائع والأحداث هى سلطة السلطة أو سلطة الطفرة (الأفراد.. الاستبداد.. الطغيان)، وهى السلطة التى تقود لتحكم وتوجه لتستبد، وتدير شئون الحكم لفرض هيبتها وهيمنتها وسلطانها على الناس.

حيث ترتبط مؤسسات الدولة وأجهزتها بشخص أو بأشخاص (بمسئولين) غالبا ما يأتون إلى السلطة بشكل غير ديمقراطى عن طريق «التغييرات الفجائية التى تحدث نتيجة القوة والإلزام كالتغيير الذى تقوده الحركات والانقلابات العسكرية والثورات من أجل الوصول إلى السلطة»[1].

وهى تغييرات كثيرة الوقوع فى أنظمة الطفرة والتحول الفجائي، بحيث تتبدل السلطة، ويتغير وجهها، ويظهر مسئولون جدد يقودون المؤسسات والأجهزة والإدارات العليا فى المجتمع. وهم غالبا ما يختارون من قبل السلطة لاعتبارات ذاتية تخدم السلطة كالولاء والإخلاص... إلخ، دونما مراعاة للكفاءة والقدرة والموضوعية.

وبهذا التبدل والتغير ينتقل المجتمع «من كيف إلى كيف، ومن حال إلى حال، ومن وضع إلى وضع آخر، مغاير تماما لما كان عليه فى السابق»[2]، بحسب ما يحمله التغيير من أفكار ومفاهيم وتصورات وبحسب ما يعتنقه أصحابه من مبادىء وأحكام وقيم سياسية واقتصادية وثقافية، تشكل نمطا للنظام ونوعا للسلطة يرتبط بأشخاصه ارتباطا وثيقا متلازما، حتى أنه ليصعب التمييز أو التفريق بين أى منهما (النظام ـ الأشخاص) حيث يسود الرأى الواحد والفكرة الواحدة والقرار الواحد، والكيفية الواحدة، والموقف الواحد، لتتوارى خلف ذلك ـ الاستبداد بالرأى والكيفية والقرار ـ الخبرة والمشورة والتعدد والاختيار، لينقلب الأمر بعد ذلك إلى اغتيال للرأى الآخر ومصادرة لحرية التعبير عنه.

ولذلك فإن مثل هذا النظام يقوى بقوى أشخاصه ويضعف بضعفهم ويعدل بعدلهم، ويظلم بظلمهم، ويبقى ببقائهم، ويذهب بذهابهم، ليحل غيره محله، بأشخاص ومفاهيم

---

(١) سالم القمودى ـ التغيير ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ص٧٩ ـ سرت ١٩٩٦.
(٢) المصدر السابق ص٧٩.

وأفكار جديدة، ولتبقى بذلك مؤسسات المجتمع وهياكله وتقسيماته الإدارية ونظمه السياسية والاقتصادية تتأرجح بين السلطات المتعاقبة.

ولذلك السبب يسود التردد والقلق علاقات الناس مع السلطة، ويتسم تعاملهم مع مؤسسات السلطة بالريبة والحذر، لتتباين بذلك مواقف الناس من هذه السلطات، تبعا لتباينها وتغيرها، وما تقدمه لهم من أمن وطمأنينة وخدمة ومنفعة.

فإذا ما تحقق للناس ما يريدونه من السلطة كانت علاقاتهم بها علاقات تعاون يمتزج بالرضا والاطمئنان والتأييد والترحيب.

وإذا ما فشلت السلطة فى ذلك دون استبداد وطغيان تحولت العلاقة إلى تململ واستنكار فيبحث عن الإصلاح لتحقيق ما يريده الناس من السلطة بشكل سلمى.

أما إذا ما فشلت السلطة فى ذلك، وكانت مع ذلك مستبدة طاغية حلت التقية والمهادنة محل التعاون والاطمئنان، وتحول التململ والاستنكار إلى صراع خفى، ينشد التغيير بدلا من الإصلاح ليتشكل هذا الصراع، كلما زاد الاستبداد والطغيان فى خلايا سرية.. مؤامرات.. اغتيالات.. حركات سرية.. تعمل جميعها من أجل التغيير.. أى تغيير.. ينقذهم من الاستبداد والطغيان.

الفصل الخامس

السلطة والجموع

الفصل الخامس

السلطة والجموع

(١)

الهاجس الأول

أمن السلطة هو الهاجس الأول عند كل سلطة، وهو مصدر قلقها الدائم، وهى لذلك السبب لا تغفل لحظة واحدة عنه، ولا تترك مسألة صغيرة ولا كبيرة تتعلق بالأمن إلا واهتمت بها، وأوجدت الحلول السريعة لها بل هى تتفنن كل يوم فى ابتكار أدوات ووسائل وحيل وألاعيب جديدة تضيفها إلى ما تملك من أدوات ووسائل، وما تضع من أساليب وخطط وبرامج من أجل تعزيز وتأمين استقرارها واستمرارها، ومن أجل إخضاع وضمان ولاء وطاعة الآخرين الذين تحكمهم هذه السلطة، والاستحواذ على قدر أكبر من حريتهم وقمعهم إذا لزم الأمر.

ويساعدها فى ذلك التقدم التقنى العلمى الفنى الذى يعمل باستمرار على تطوير هذه الأدوات والوسائل والأساليب لتتوافق مع ما يفرضه التطور نفسه على الناس من تصرف وسلوك ومعرفة وفنون جديدة تزيد من وعيهم، وترفع من قدراتهم وأشكال ممارساتهم، ومواقفهم المضادة لها، أو التى تقيهم شرها، لتحقق السلطة بذلك التفنن والتطور قدرا أكبر من التكيف مع كل وضع جديد يطرأ، وقدرا أكبر من كفاءة أدواتها ووسائلها، بما يهيىء لها سرعة الحركة وحريتها وقوتها وفاعليتها.

ولأن الأمر كذلك فإن الأمن عملية مستمرة متواصلة ليلا ونهارا، غير أن لحظة الأمن الحرجة عند السلطة تبدأ عند أى اختراق مهما قل شأنه يخدش جدار الأمن.. وهو أساس العلاقة بين المواطن والسلطة، وحدها المنيع، وجوهرها الثمين، أو يمس شأنا من شئون السلطة، أو يلمس شيئا من أشيائها، مهما كان حقيرا تافها... وأشياء السلطة كثيرة وشئونها متعددة، وشجونها مبثوثة فى كل مكان.. تبدأ من صورها فى الشوارع والمكاتب، إلى شعاراتها ولافتاتها المنتشرة فى كل فضاء.. إلى أفكارها ومقولاتها.. إلى مواقفها وتوجهاتهاوقراراتها.

وهى تلحظ كل هذه الأشياء والشئون والشجون وتراقبها من قريب ومن بعيد، لتقتص فى اللحظة المناسبة على كل من يشوه ذلك، أو يسىء إليه، أو يخدشه بفعل أو بقول بموقف أو برأى معاكس أو معارض.

و«المواطن حر» هكذا تقول الحكومة، ولكنها تستطرد دون أن تسمع أحدا «ولكن لكى يتمتع المواطن بحريته (بما يتبقى له منها) حقا عليه ألا يتكلم فى السياسة، ألا يبدى رأيا مخالفا، ألا يقول لا لشيء تريده الحكومة»، والمواطن من جهته يدرك هذا جيدا، وهو لذلك قليلا ما يقول أو يفعل شيئا ضد الحكومة، إلا مضطرا اضطراراً يعادل فى خطورته أو يفوق ما سيقول أو يفعل، سواء أكان ذلك على المستوى الفكرى والنفسى.. كلمة.. فكرة.. رأى يضيق به الصدر فيقذفه قذفا على مسمع الملأ.. أم كان ذلك على المستوى الاقتصادى.. فقر جوع يصل إلى الذروة.. أم كان ذلك على المستوى الأخلاقى.. فساد اجتماعى.. تفسخ أخلاقى.. انحلال ثقافى يمس جوهر الشخصية الثقافية الاجتماعية للمجتمع...إلخ[1]. كأن يتيقن أن السلطة التى تحكمه وتدير شئونه تخدعه تضلله، تستغله، تبتزه، تحاربه فى رزقه، فى ثروات بلاده.. فى ثقافته، فى أخلاقه، فى تاريخه.. كالسلطة التى ترفع من سعر الخبز وترخص الدعارة، أو كالسلطة التى توهم المواطن بأنها تفتح العالم من جديد.. فتبدد ثروته.. وهى تكاد لا تخرج من قفصها الذى صنعه لها الآخرون، لتبقى حبيسة جدرانه أو كشأن السلطة التى تريد أن تصنع لنفسها تاريخا، ليجد المواطن نفسه خارج التاريخ.

فإذا ما وصل الأمر إلى هذا الحج.. لا يملك المواطن إلا أن يتخذ موقفا ما من السلطة التى يخضع لها وهى تدير له ظهرها، لأنه عندئذ لن يجد للصبر مكانا يسعه فى صدره فينفجر الصبر.. ليخترق المواطن بذلك جدار الأمن.. فيقول شيئا يعرى السلطة، أو يفعل شيئا يغضب السلطة.. ليصبح فيما بعد ضحية من ضحايا السلطة.. لأن السلطة لن تسكت عنه.. تهينه.. تسجنه.. تقتله عبرة لغيره!! وهو أمر قد يروق للسلطة فى حينه، لكنه أيضا قد يجعل من الضحية قدوة حسنة.. بطلا يحتذى.. من وجهة نظر أخرى، أو عند سلطة أخرى، تأتى بعدها، ولا ترى رأيها..

---

(١) سالم القمودى ـ العدل والحرية ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ص ـ ١٩٩٧.

(٢)

المعارضة

المعارضة رفض لإرادة سلطة ما، إذا ما كانت هذه السلطة غير شرعية، أو رفض لكيفية ما لتنفيذ هذه الإرادة، أو سعى إلى تعديل أو تحوير هذه الكيفية أو الوسيلة التى يمكن أن تتحقق بها هذه الكيفية إذا ما كانت السلطة شرعية.

والمعارضة فى حقيقة الأمر ـ من حيث المبدأ ـ (*) حال طبيعى من أحوال الإنسان، ملازم لأى سلطة أو تسلط على الإنسان، أو لأي خضوع يطلب منه (إرادى أو غير إرادى) لقوة ما، أو مبدأ أو حكم أو قانون بل إن المعارضة «جزء مكمل لظاهرة ممارسة السلطة نفسها ولولا تلك المقاومة لامتدت السلطة إلى غير حدود، ولأمكن أن يظل الجميع خاضعين لمن جهز وأعد بشكل أفضل لاستعمالها»[١] وقد يتحول هذا الحال إلى يقين نفسى (قلبى) ينفى أى أثر للمعارضة، كما هو الحال فى الدين، أو يتحول هذا الحال إلى اقتناع بشرعية السلطة التى يخضع لها الفرد إذا ما كانت هذه السلطة مؤسسة على حق اجتماعى، أو على شرعية سياسية بالمعنى الدستورى المدنى.

وقد يتحول هذا الحال أيضًا إلى مجرد سمع وطاعة تتوارى خلفهما المعارضة، إذا ما كانت السلطة غير شرعية، أو تمارس شرعيتها بكيفية تقوم على القوة والعنف أو إذا ما انحرفت السلطة عن شرعيتها، حيث تتحول المعارضة عندئذ إلى رفض ومقاومة لهذه السلطة، لعدم شرعيتها، أو لفقدانها لهذه الشرعية.

كما أنه «قد لا يكون أمرا عاديا على الدوام أن يتبادر إلى ذهن الفرد بصورة فورية البحث عن وسائل مقاومة السلطة التى لايرغبها، وكيف يتمكن من حلها وتفكيكها ـ يعلن بأن ممارستها غير ملائمة وغير شرعية وغير دستورية وظالمة أو شريرة، ويجب أن يتم لجمها، أو منعها من الممارسة، فالحكومة متسلطة جدا، ولهذا يجب أن تكون أقل حجما، وأقل تدخلا فى شئون المواطنين وأقل هيمنة ـ أى أن شيئا ما لابد من فعله كى تخف سيطرتها... هذا ما يبدو أنه رد الفعل الأولى المنطقى على السلطة، أى أن المرء

(*) يبحث هذا الفصل فى المعارضة من حيث المبدأ، أما من حيث الكيفية والتطبيق فذلك شأن آخر، ليس من هدف هذا الكتاب الخوض فيه.

(١) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ ص٩٩ ـ دمشق ١٩٩٤.

يسعى إلى أن يحد من ممارستها أو يمنعها كلية، ومع هذا فليس ذلك هو الرد الذى يلجأ إليه الناس عموما على الصعيد العملى، كما أنه ليس الرد الذى يجده المقاومون للسلطة أجدى من غيره، إن الرد الفعال والأكثر تداولا على ممارسات سلطة غير مقبولة هو العمل لإنشاء موقف مضاد لها»[1].

ويبدأ هذا الموقف المضاد فى الظهور غالبا برأى آخر، بموقف آخر، بكيفية مغايرة لممارسة السلطة أو برفض للسلطة أساسا لعدم شرعيتها أو لعدم الاعتراف بشرعيتها.

ولذلك فإن المعارضة قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة، قد تكون صائبة وموضوعية وقد تكون خاطئة وأنانية وذاتية، كما أنها قد تكون فردية أو جماعية، وسرية أو علنية بحسب الظروف والأحوال.

وهى ليست بالضرورة خيانة أو تآمراً أوعصيانا أو تمردا على السلطة القائمة، لأن منطق السلطة الحق منطق الشرعية يتضمن المعارضة.. الرأى الآخر.. حرية الرأى الآخر. وأن كان فى نفس الوقت يستبعد التمرد والعصيان والخيانة والتآمر.

وتخفت المعارضة أو تشتد بحسب الأحوال النفسية والاجتماعية للأفراد، وبحسب الظروف السياسية والاقتصادية السائدة فى المجتمع وكما تخفت بالإقناع فقد تخمد أيضا بالقوة والعنف والقسر والإكراه.

والمعارضة بالمعنى الاجتماعى أمر اعتيادى شائع بين الناس وهو أمر قد يستهجن أحيانا، وقد يقبل أو يرفض أحيانا أخرى كما هو الحال داخل الأسرة الواحدة بين الابن وأبيه أو بين البنت وأبيها أو أمها أو بين الزوج وزوجته، وكما هو الحال أيضا داخل القبيلة الواحدة أو الطبقة الواحدة ذات التقاليد الاجتماعية الواحدة المتوارثة.

غير أن المعارضة بالمعنى السياسى ذات شأن خطير، بل هى مرفوضة أحيانا رفضا قاطعا، ولكن من قبل السلطة القائمة فقط، أما عند غير السلطة فهى دليل على الحرية وعلى المستوى الحضارى الرفيع، لأن المجتمع الذى لا يستطيع فيه أحد أن يقول (لا) هو مجتمع استبدادى ظالم تحكمه سلطة استبدادية ظالمة.

ولكن لماذا يعارض من يعارض، وهو يدرك أنه بمعارضته قد يعرض حياته للخطر أحيانا؟!!.

---

(١) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانى ـ ص٩٩ ـ ١٠٠ ـ دمشق ١٩٩٤.

لاشك أن للمعارضة دوافع وغايات ليست واحدة فى كل الحالات، كما أنها ليست صائبة فى كل الحالات أيضا:

* فهناك من يعارض من أجل المعارضة، بمعنى أنه لا يهتم لغاية فعله ومداه، وما سيترتب عنه، ومثل هؤلاء إما أن يكونوا من محبى الشهرة والظهور والبحث عن مكانة ما، أيا كان نوعها، أو أنهم يعانون من مشاكل نفسية أو اجتماعية أو من أزمات اقتصادية حادة، تعادل فى خطورتها أو تفوق ما سيقدمون عليه.

والمعارضة على هذا النحو تكون قاصرة، وأحيانا عمياء وبدائية، دون تبصر وفهم، وذلك فهى غالبا ما تضم شريحة معينة من المجتمع، بل من الشباب بشكل خاص ممكن تركوا الدراسة وفشلوا فى حياتهم العملية وممن لا يجدون فرص العمل التى تشغلهم وتدفعهم إلى الاندماج الاعتيادى فى المجتمع. الأمر الذى يسبب لهم قلقا نفسيًا وحرجًا اجتماعيا يدفعهم إلى أن يكونوا شيئًا أى شيء أمام غيرهم حتى لو كان هذا الشيء المعارضة من أجل المعارضة لا غير.

* وهناك من يعارض من أجل غاية. كإسقاط السلطة القائمة دون الاهتمام لمن يحل محلها، لعدم شرعية السلطة، أو لأنها سلطة استبدادية طاغية أو سلطة فاشية ظالمة، بحيث يمسى مجرد إسقاطها غاية فى حد ذاته، أو كالذى يعارض لإرغام السلطة على الإصلاح وتغيير منهج الحكم، أو كيفية الممارسة، أو استبدال الوسائل والأدوات التى تستعملها السلطة بوسائل وأدوات أقل استبدادية مثلا، أو كالذى يعارض من أجل الوصول إلى السلطة عن طريق إسقاط السلطة القائمة وتسفيه انجازاتها وبرامجها ومشاريعها.

* والمعارضة فى مثل هذه الأحوال تكون غالبا على درجة من الوعى أعلى من سابقتها (المعارضة من أجل المعارضة) ولذلك يكون تأثيرها أقوى فى السلطة التى تعارضها، وكذلك فى الوسط الذى تعمل فيه.

(٣)

الخطر الكامن

وإذا ما كان أمن السلطة هو الهاجس الأول عند كل سلطة فإن أخطر شأن يقلقها فيه حتى أنه ليطغى على أى شأن آخر هو شأن الجموع... شأن الجماهير فى تجمعها وتجمهرها، وهى تستشعر الخطر يداهمها، ويقضى على مصالحها، ويحطم آمالها وطموحاتها، حتى إذا ما طغى الخطر واشتدت قبضته تحركت الجموع.. بقيادة أو بدونها.. بطليعة أو بغير طليعة.. لتفعل شيئا.. أى شيء.. ضد السلطة.. ضد أى سلطة أمامها تمثل الخطر، أو أى شخص أو رمز يمت إلى ما يهدد حريتها وكرامتها ومصالحها بصلة.. كما حدث ذلك قريبا فى ألمانيا الشرقية وفى رومانيا وفى بولندا، وكما حدث قبل ذلك كثيرا فى أقطار مختلفة وفى مجتمعات متعددة ومتنوعة، وكما يحدث أيضا فى تظاهرات المظلومين والمحرومين وفى ثورات الجياع التى تندلع بين الحين والآخر هنا أو هناك.. فتدمر الجماهير ما تراه أمامها، غير عابئة بمصيرها، بعد يأسها من واقعها، فتقمع أو تنتصر محدثة أثرا وتغييرا فى الحالتين فى هزيمتها وانتصارها.

فالجماهير عندما تظلم تطغى.. وعندما تسلب حريتها عنوة واغتصابا تطغى... وعندما تداس كرامتها دوسا تطغى... وعندما تطغى السلطة فتسحق الجماهير بطغواها تطغى الجماهير..

غير أن طغيان الجماهير لا يأتى سريعا.. رغم أنه يأتى مفاجئا.. بل هو يتراكم فى الصدور والأنفس فينحبس فيها حتى تمتلىء الصدور وتضيق بما فيها فتنفجر.. فيتحول ما فيها إلى بركان يحرق ويدمر أى شيء يقف أمامه أو بوجهه.. وعندها يحدث الطغيان.. طغيان الجماهير.

«ما أقسى البشر عندما يطغون جماعيا..!! ياله من سيل عرم لا يرحم من أمامه!! فلا يسمع صراخه... ولا يمد له يده عندما يستجديه وهو يستغيث.. بل قد يدفعه أمامه فى غير اكتراث! أن طغيان الفرد أهون أنواع الطغيان، فهو فرد فى كل حال.. تزيله الجماعة، ويزيله حتى فرد تافه بوسيلة ما.. أما طغيان الجموع فهو أشد صنوف الطغيان، فمن يقف أمام التيار الجارف ؟!.. والقوة الشاملة العمياء؟!... ياللهول!! من يخاطب الذات اللاشاعرة كى تشعر؟! من يناقش عقلا جماعيا غير مجسد فى أى فرد؟! من يمسك يد الملايين؟!

من يسمع مليون كلمة من مليون فم في وقت واحد؟! من فى هذا الطغيان الشامل يتفاهم مع من؟! ومن يلوم من؟! ومن المن ذاته؟!!»[1].

غير أن الجماهير لا تطغى إلا إذا نفد صبرها، وتيقنت أن السلطة التى تحكمها تخدعها.. لا تتحرك إلا إذا طفح الكيل... ولكنها إذا ما تحركت فعلت ما يخطر وما لا يخطر على البال، لأنها تكون عندئذ بائسة.. تفعل بدافع اليأس من الإصلاح، وبدافع الإحباط من الغبن والقهر.. فتستوى عندها كفتا الحياة والموت، والفشل والنجاح، والخطأ والصواب..فتطغى.

ولأن الأمر كذلك تخشى السلطة الجموع وتحاول قدر جهدها ألا تصل الجماهير إلى هذا القدر من الطغيان فتسعى إلى الحد من هذه القوة الكامنة التى قد تهز السلطة فى أي لحظة، فتعمل على تحجيمها وتشتيت شملها.. وتلجأ فى ذلك إلى القانون نفسه الذى قد تضعه الجماهير ذاتها أو تستفتأ عليه، حيث تحظر قوانين الطوارىء والأحكام العرفية وأنظمة حظر التجول التى توضع لهذا الشأن بحجة حفظ الأمن العام، تحظر التجمعات فى الشوارع والميادين والساحات والأماكن العامة، بل هى أحيانا تحظر حتى التقاء أكثر من شخصين خوفا من أن يكون أى تجمع مهما قل عدده مركز قيادة أواستنفار، أو محور التقاء للجماهير التى تخشاها السلطة، خاصة فى الأزمات الكبرى التى قد تعصف بالسلطة أو أثناء الانقلابات والتحركات المضادة لها.

بل إن السلطة أحيانا قد تحرم هذه الجموع من قدر من المعرفة أو من الاتصال والتواصل، بل هى قد تعاقبها فتقطع عنها الخدمة: كالوقود، الكهرباء، الهاتف، المواصلات...إلخ، للحد من حركتها وتفاعلها فى وقت من الأوقات، بل هى قد تراعى ذلك حتى فى التقسيمات الجغرافية والإدارية للسكان، وتبعية بعض المدن والمناطق للبعض الآخر، لتبعد عنها شبح التمرد والعصيان ومحاولات التغيير.

وحتى فى الأحوال العادية غير الطارئة فإن هناك سلطات لا تسمح بقيام أى مظاهرات أو مسيرات.. إلا مظاهرات التأييد ومسيرات الولاء والإخلاص التى عادة ما تكون بترتيب من السلطة واختيار منها لقادة المسيرة ومنظميها، خوفا من أن تتحول هذه المسيرات إلى مظاهرات من نوع آخر.. أو إلى فرص لانفلات الجموع... أو إلى شرارة أو صرخة أولى لبداية فعل أو تحرك ما ضد السلطة.

---

(١) معمر القذافى ـ الفرار إلى جهنم ـ الطبعة الثالثة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ص٤٣ ـ ٤٤ ـ القاهرة ١٩٩٦.

وهناك سلطات أخرى تسمح بالمظاهرات المعارضة لسياستها (مظاهرات التنديد والاحتجاج) ولكن بإذن قانونى منها، وتحت سمعها وبصرها، وبحمايتها ورعايتها.. لتتحول مظاهرات الاحتجاج عندئذ إلى فرص للسلطة ذاتها تسمح للجماهير فيها بالتعبير دون الفعل فتتحول مظاهرة الاحتجاج إلى وسيلة لتصريف شحنات الغضب والاحتجاج والكبت المنحبسة فى صدور الجماهير، لينتهى الأمر عند هذا الحد.

لكن هذا كله قد لا يحمى السلطة فى ساعة العسرة، إذا ما كنت متسلطة جائرة، أو متخاذلة مستسلمة.. فالجماهير قد تحطم جدار الأمن لينهار، كما انهار سور برلين، وقد تكسر حاجز الخوف من السلطة، كما حدث مؤخرا فى جاكرتا عندما أجبرت الجموع الرئيس على التنحى وإفساح المجال لغيره تكسره بخوف أكبر منه.. الخوف من الغبن والقهر وفقدان الكرامة.. وفقدان قيمة الإنسان ومعنى حياته.

(٤)

غياب الحقيقة

إذا ما كان يسهل تدجين الجماهير وقت السلم والرخاء، والضحك عليها، والتلاعب بوعيها من خلال تصوير الأشياء على غير حقيقتها، وتضخيم إنجازات السلطة فى مختلف المجالات، وتبخيس الرأى الآخر، والتقليل من شأنه، وتسفيهه أحيانا، وكذلك من خلال ادعاء المنطقية والعلمية فى كل ما تقوله السلطة وما تفعله.. وفى كل تصرفاتها وخططها ومشاريعها وبرامجها ـ بينما هى فى الواقع لا تهتم للمنطق والعلم، ولا للوعى العلمى والعلماء بل هى تستغل كل ذلك إلى أبعد حد.. فيما يخدم تكنولوجيتها السلطوية وسياستها الأمنية الداخلية والخارجية، وسياساتها الإعلامية الدعاية ليس إلا..

و«السياسى الذى يتحدث إلى شعبه وجمهور مواطنيه كى يطلعهم على أمر ما لا يستطيع أن يفعل ذلك دون أن يحط من قدر معرفتهم وفطنتهم.. أى أنهم بحاجة إلى توعية، والرئيس الذى يتمكن من التحدث فى مجالسه الخاصة عن أن هذه القضية أو تلك تحتاج إلى شرح وتوضيح يخاطب شعبه ومواطنيه على شاشة التليفزيون بما ينبغى عليهم كمواطنين أن يطلعوا عليه ويعرفوه»(١).

وإذا ما كان يسهل أيضا التلاعب بعواطف الجماهير ومشاعرها عند الحاجة إليها، لتدعيم مركز السلطة، أو لإضفاء شرعية عليها أو للقيام بعمل تعجز السلطة عن القيام به خوفا من الجماهير ذاتها، فليس ذلك مرده إلى أنها لا عقلانية، وأنها سريعة الانفعال والتأثر وساذجة أو أنها استبدادية ومتعصبة أثناء فعلها فى تجمعها وتجمهرها كما يقول: «جوستاف لوبون» فى كتابه سيكولوجية الجماهير (كما ذكرنا فى مدخل هذا الكتاب)، وأن لذلك أسباباً عديدة فيما يرى «تتحكم بظهور الصفات الخاصة بالجماهير، وأولها هو أن الفرد المنضوى فى الجمهور يكتسب بواسطة العدد المتجمع فقط شعورا عارما بالقوة. وهذا ما يتيح له الانصياع إلى بعض الغرائز، ولولا هذا الشعور لما انصاع، وهو ينصاع لها عن طوع واختيار، لأن الجمهور مغفل بطبيعته وبالتالى فهو غير مسئول، وبما أن الحس بالمسئولية هو الذى يردع الأفراد فإنه يختفى فى مثل هذه الحالة كليا.

وأما السبب الثانى فهو العدوى العقلية أو الذهنية، فهى تتدخل أيضا لكى ترصد لدى الجماهير تجليات الصفات الخاصة، ثم لكى توجهها فى نفس الوقت، والعدوى ظاهرة

---

(١) جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ ص٩٩ ـ ١٠٠ ـ دمشق ١٩٩٤.

تسهل ملاحظتها ولكنها غير مفسرة حتى الآن، وينبغى أن تربطها بالظواهر ذات التنويم المغناطيسى.. فلدى الجمهور نجد أن كل عاطفة وكل فعل هما معديان بطبيعتهما، وهما معديان إلى حد أن الفرد يضحى بسهولة كبيرة بمصلحته الشخصية من أجل المصلحة الجماعية، وهذه قابلية معاكسة لطبيعته، ولا يمكن للمرء أن يمتلكها إلا إذا أصبح جزءا من الجمهور.

وهناك سبب ثالث أكثر أهمية بكثير لأنه توجد فى الافراد المنخرطين فى الجمهور صفات خصوصية تكون أحيانا معاكسة لصفات الفرد مأخوذا على حدة، أقصد بذلك هنا صفة التحريضية التى لا تشكل عدواها المذكورة آنفا إلا أثرا من آثارها»(١).

فالفرد «المنضوى منذ بعض الوقت فى وسط جمهور هائج سرعان ما يسقط فى حالة خاصة تشبه كثيرا حالة الانجذاب الشديد الذى يشعر به المنوم مغناطيسيا تجاه منومه، وبما أن حياة الدماغ تصبح مشلولة لدى الإنسان المنوم مغناطيسيا فانه يصبح عبدا لكل فعالياته اللاواعية، ويصبح منومه قادرا على توجيهه الوجهة التى يشاء، وهكذا تصبح الشخصية الواعية مغميا عليها وتصبح إرادة التمييز والفهم ملغاة. وعندئذ تصبح عواطف المنوم، وأفكاره موجهة فى الاتجاه الذى يحدده المنوم»(٢). وإن كان فى بعض هذه الآراء شىء من الصحة من الناحية النفسية الاجتماعية إلا أن هذه الآراء تغفل نقطة أساسية بل تغفل السبب الأول الذى يجعل الجماهير كذلك وهو أن الجماهير تفعل ذلك فقط لأنها لا تعرف الحقيقة.. لا تقدم لها الحقيقة فى وقتها.. كل الحقيقة.. وهى بإمكانياتها الاعتيادية لا تستطيع بلوغ تلك الحقيقة بكاملها، لتعيها كاملة ولتعقلها كاملة، وترى فيها رأيها. وأن العقلانية ذاتها محكومة منطقيا بثقافة ووعى وفهم ومعلومات ومصالح المستخدم للعقل، وكلما ازداد حجم الوعى واتسع نطاق المعرفة كان ذلك مدعاة لعقلانية أكثر نضجا وأكثر حكمة وأغزر علما.

ولأن الجماهير من ناحية أخرى طيبة.. تثق فى قادتها بسرعة، فتصدقهم بسرعة وتلبى حاجاتهم بسرعة.. تدافع عنهم.. تضحى من أجلهم.. تفرح للقائهم.. تغنى لهم.. تقيم لهم مهرجانات الخطابة والتمجيد.

---

(١) جوستاف لوبون ـ سيكولوجية الجماهير ـ ترجمة: هشام صالح ـ ص٥٨ ـ ٥٩ ـ دار الساقى ـ بيروت ١٩٩١.

(١) المصدر السابق ـ ص ٥٩.

ومن هنا (بسبب غياب الحقيقة) تقاد الجماهير ضد مصالحها، بل تقود الجماهير نفسها ضد مصالحها أحيانا، فبسبب غياب الحقيقة وعدم المعرفة، وبفعل قوة الدعاية وجاذبيتها تخرج الجماهير في مسيرات التأييد للسلطة، ومسيرات الاستنكار ضد الرأى الآخر المخالف للسلطة. وبسبب قوة الدعاية وجاذبيتها تغتصب السلطة الاستفتاءات على القوانين، وعلى مناصب السلطة، بل على قمة السلطة ذاتها، فلا نسمع مثلا (إلا نادرا) أن ملكا أو أميرا أو رئيسا ترك منصبه برغبته، حتى وهو عاجز أو مريض، ولا نسمع (إلا نادرا أيضا) أن رئيسا رفض ترشيح نفسه للمرة الخامسة أو السادسة.. ولا نسمع (خاصة فى دول العالم الثانى) أن دستورا منع رئيسا من ترشيح نفسه لمرة عاشرة.. بل يتم تعديل الدستور، وأحيانا إلغاؤه ووضع دستور جديد يسمح بما تريده السلطة منه.. وبرغم ذلك فهو دستور بإمضاء الجماهير واستفتائهم عليه!!.

ومن هنا أيضا يولد الطغيان.. طغيان السلطة التى تملك وحدها الحقيقة، فتحولها إلى قوة وإلى عسف واستبداد وابتزاز للجماهير. لأن السلطة تريد أن ترى وأن تظهر قوتها فى المجتمع، وأن يحسب لها الناس ألف حساب، ولذلك فهى تكثر من استعراضات القوة.. قوة الجيش.. قوة الشرطة.. قوة الأمن المركزى.. قوة الأجهزة الأيديولوجية.. قوة الدعاية التى تصل أحيانًا إلى حد التضليل.. الدجل.. الزيف.. لتخلو الساحة من أى قوة أخرى.. ومن أى رأى آخر.. من أى نقد.. ومن أى ممارسة حقيقية للحرية.

لأن قوة الدعاية واتساع حجم الزيف الذى قد تمارسه السلطة يحجبان الحقيقة.. حقيقية السلطة.. إلى حد يصل إلى درجة يبرر فيها المواطن نفسه كل تصرفات وممارسات السلطة.. حتى انحرافاتها وأخطائها ويجد لها العذر فيما تفعله وتقوم به، بل إنه يظن فى أحيان كثيرة ـ حيال تصرف ما للسلطة ـ أن فى الأمر سياسة (حكمة وتدبيراً) لا يدريها هو، لأنه لا يرى من السلطة إلا ظاهرها، ولا يسمع من السياسة إلا ما هو معلن منها، والسياسة تبرر ذاتها لأنها سياسة (هكذا هو الأمر). فالمواطن الذى يدرى لا يجد من يسمعه.. من يصدقه بسبب قوة الدعاية.. ولا يجد بالتالى ما يفعله فى ظل الوهم الكبير الذى تنشئه الدعاية ويغطيه الزيف بستار كثيف، وبعد أن يسرى اليأس إلى نفسه، ويعجز عن تغيير أو إصلاح ما بواقعه غير أن ينكفىء على ذاته.. فيسكت.. يبتعد.. ينزوى.. يتقى شر السلطة.

غير أن الحقيقة بطبعها لا تمكث بعيدا مهما كان حجم الزيف الذى يغطيها، بل هى تتسرب قليلا.. قليلا.. حتى تغشى الواقع.. فتطغى على أى زيف، وعلى أى دعاية،

وعلى أى زخارف وألوان، لأن «الخداع قد يكون مبدعا، ولكن فى حدود استباقه وجود حقيقة بطريق (استلاف طاقة)»[١]، وعندما تنفد هذه الطاقة، وتتقدم الحقيقة رويدا رويدا يفقد الخداع بريقه وإبداعه، ويسقط عاريا دونما ستر يستره.

ومن هنا أيضا يولد الطغيان.. طغيان الجماهير، بعد أن تعرف الجماهير الحقيقة.. الحقيقة التى كانت الجماهير تتجرع مرارتها فى واقعها وهى لا تدرى.. فتتفوق عندئذ تلك المرارة مرارة الحقيقة على مرارة الطغيان.. طغيان الجماهير ضد نفسها (ضد مصالحها) وطغيانها ضد الآخرين (السلطة) من حولها، فتطغى الجموع بعد أن كانت وديعة طيبة خاضعة مستسلمة.

و«كم هى عطوفة فى لحظة السرور، فتحمل أبناءها على أعناقها..!! فقد حملت (هانيبال) و(باركليز) و(سافونا رولا) و(دانتون) و(روبسبير) و(موسولينى) و(نيكسون)، وكم هى قاسية فى لحظة الغضب!! فتآمرت على (هانيبال) وجرعته السم، وأحرقت (سافونا رولا) على السفود.. وقدمت بطلها (دانتون) للمقصلة.. وحطمت فكى (روبسبير) خطيبها المحبوب... وجرجرت جثة (موسولينى) فى الشوارع، وتفت على وجه (نيكسون) وهو يغادر البيت الأبيض بعد أن أدخلته فيه وهى تصفق!!»[٢].

---

(١) ريمون رويه ـ الممارسة الأيديولوجية ـ ترجمة: عادل العواء ـ الطبعة الثانية ـ ص٤٧ ـ منشورات عويدات ـ بيروت ـ ١٩٨٩.

(١) معمر القذافى ـ الفرار إلى جهنم ـ الطبعة الثانية ـ ص ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٦.

(٥)

أزمة الديمقراطية

ومن هنا أيضا وبسبب غياب الحقيقة وعدم المعرفة تنشأ أزمة المشاركة السياسية، أزمة مشاركة الشعب فى الحكم، أو أزمة الديمقراطية ـ مباشرة كانت أم غير مباشرة ـ لأن من يشارك فى الحكم أو يمارس الديمقراطية (المواطنون) يجهل حقيقة ما يجرى فى رأس السلطة.. وفى كواليسها ودهاليزها من أسرار وعلاقات وأوامر سرية خفية وتوجيهات لا تصل إلى سمع المواطنين الذين يشاركون (أو يفترض أنهم يشاركون) فى السلطة أو يمارسونها، بل هم يفعلون ذلك وهم لا يعلمون خفاياها ونواياها «وهذا ما يجعل المواطن يفتقد منطق الحكم بما هو حكم... يفتقد المقدمات الأساسية للحكم أو للمشاركة فى السلطة.. يفتقد ما تعرفه السلطة.. المعلومة السرية السياسية (الداخلية والخارجية).. المعلومة السرية الأمنية.. يفتقد ما يدور وما يجرى وراء الستار من أسرار ومعلومات ومقابلات خفية، تنشأ بموجبها علاقات وتصدر قرارات لايدرى المواطن لها مرجعا ولا سببا.. ولا يجد لها فيما يعلمه عن السلطة مبررا يكفى لتأييدها أو العمل بها، وهو لذلك السبب لا يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة فى ممارسة السلطة وفى إصدار القرارات وفى تحديد المواقف السياسية، بل فى ممارسة الحرية قبل ذلك ممارسة فاعلة ومؤثرة»(١).

وهذه الأزمة يصعب جدا تجاوزها والتغلب عليها مهما تقدمت تكنولوجية المعرفة، وتطورت وسائل الاتصال والمعلومات، لأنها حكر على السلطة وحدها، بل لأنها من طبيعة السلطة ذاتها.

كما أن الديمقراطية ذاتها أو الممارسة الديمقراطية هى فى الحقيقة ممارسة متقطعة لا استمرار ولا تواصل لها فى الفعل والعمل، فهى حقا ديمقراطية اللحظة (اللحظة التى يجلس فيها الناس على الكراسى.. أعضاء البرلمان.. أعضاء المجالس الشعبية... إلخ، أو لحظة الانتخابات أو اللحظة التى يقومون فيها باستفتاء على قانون أو حكم ما أو موقف سياسى أو اقتصادى.. تخشى السلطة اتخاذ قرار فيه فتورط الناس فى اتخاذ هذا القرار...

وقد تدوم هذه اللحظة لساعات أو أيام ثم ينفض الاجتماع لتنتهى بذلك الممارسة بمجرد خروج الناس من قاعة المؤتمر.. البرلمان.. المجلس...إلخ، أو بمجرد وضع ورقة الرأى أو الاستفتاء فى الصندوق فيفقدون حيثيتهم كممارسين للديمقراطية حتى يحين وقت

(١) سالم القمودى ـ العدل والحرية ـ ص ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٨٧.

جلوسهم القادم بعد أشهر أو بعد سنة كاملة أحيانا أو بعد سنوات تغيب فيها الديمقراطية عن الساحة السياسية ولا يبقى فيها إلا الشكل والهيكل، ولتفعل السلطة خلال ذلك ما شاء لها أن تفعل، دون رادع فورى يوقفها عند حدها، فهى يمكنها أن تخترق الدستور حتى الاجتماع القادم وأن تنتهك القانون حتى السنة المقبلة بل يمكنها أيضا أن تحل المجلس وأن تؤجل الانتخابات وأن توقف العمل بالدستور حتى إشعار آخر.. كل ذلك يمكن أن تفعله السلطة، فما الذى يستطيع أن يفعله المواطن الممارس للديمقراطية فى البرلمان أو فى المؤتمر الشعبى أو فى مجلس الشورى؟!! غير أن يقول رأيه أو يعبر عنه أو يتخذ توصية وقرارا تميعه السلطة بعد ذلك وهو خارجها ينتظر الدورة القادمة.

نعم، الجموع تتدخل، وتغضب، وتثور، وتفرض آراء وأحكاما وتحدد مواقف، وتسقط أنظمة وحكومات متعسفة جائرة وتجر الطغاة فى الشوارع، وتضحى من أجل ذلك ويسقط الشهداء لكن ذلك لا يعنى أنها تحكم (بمعنى أنها تدير دفة الحكم بالمعنى العملى التطبيقى) بل ما أن تهدأ الأمور وتتحقق الأمانى حتى ينصرف الناس لشأنهم تاركين السياسة.. السلطة.. الحكم لمن يثقون فيهم ويطمئنون لهم.. حتى يحدث غير ذلك.. فتعود الكرة من جديد وهكذا..

ولكن تبقى الجماهير دائما الطرف الآخر.. المقابل للسلطة.. الطرف الذى لا يعرف إلا قليلا، مقابل السلطة التى تعرف كل شىء تقريبا.. يحدث ذلك مهما كان نوع الحكم ونوع السلطة، ومهما كانت الديمقراطية التى تمارس مباشرة أو غير مباشرة، ومهما كان نوع المشاركة أو الممارسة الديمقراطية التى تسمح بها السلطة للجماهير، أو تلك التى تكتسبها الجماهير بصورة أو بأخرى.

المصادر والمراجع

(١) **ميكافيل ـ الأمير ـ تعريب خيرى حماد** ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ودار الافاق الجديدة.

(٢) **جوستاف لوبون ـ سيكولوجية الجماهير** ـ ترجمة هشام صالح ـ دار الساقى ـ بيروت ١٩٩١ .

(٣) **جون كينيث جالبريث ـ تشريح السلطة** ـ ترجمة عباس حكيم ـ الطبعة الثانية ـ دمشق ١٩٩٤ .

(٤) **محمد سبيلا ـ الأيديولوجية** ـ المركز الثقافى العربى ـ بيروت ١٩٩٢ .

(٥) **د. حافظ الجمالى ـ الأيديولوجية والفلسفة** ـ مجلة الفكر العربى ـ العدد العاشر ـ السنة الثانية ـ معهد الاتحاد العربى ـ بيروت ١٩٨٠ .

(٦) **ريمون رويه ـ الممارسة الأيديولوجية** ـ ترجمة عادل العواء ـ الطبعة الثانية ـ منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٨٩ .

(٧) **معمر القذافى ـ الفرار إلى جهنم** ـ الطبعة الثانية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٦ .

(٨) **ناصيف نصار ـ الأيديولوجية على المحك** ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٤ .

(٩) **سالم القمودى ـ العدل والحرية** ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٧ .

(١٠) **سالم القمودى ـ اغتصاب التطبيق** ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٤ .

(١١) **آلفن توفلر ـ تحول السلطة** ـ ترجمة د. فتحى بن شتوان وعثمان نبيل ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ مصراته ١٩٩٢ .

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

كتب للمؤلف

العودة إلى الأصل

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٢ .

اغتصاب التطبيق

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٤ .

التغيير

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٦ .

العدل والحرية

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٧ .

الإنسان ليس عقلاً

وكالة الأهرام للتوزيع القاهرة ١٩٩٧ .

رقـــم الإيـــداع ٢٨٠٤ / ٩٩
الترقيم الدولى 977-208-257-8

سيكولوجية السلطة

مثلما ندرس سيكولوجية الطفل.. الرجل.. المرأة، ومثلما ندرس سيكولوجية الجماعات.. الجماهير.. الشعوب، يجب أيضا ـ وبنفس الحماس ـ أن ندرس سيكولوجية السلطة.. السلطة التى تملك من الوسائل والأدوات ما يمكنها من التأثير فى كل السيكولوجيات الأخرى، بل إخضاعها والسيطرة عليها وتوجيهها وقيادتها وفق كيفيات ووسائل تتحكم فيها السلطة ووفق إمكانيات وآليات تحتكرها السلطة ووفق مقاصد وأهداف وغايات ترسمها السلطة.

- وكل سلطة ترفض المعارضة، أى معارضة، وهو شأن من طبيعتها كسلطة، غير أن المعارضة من جانب آخر شأن طبيعى أيضا من طبيعة نفس الفرد ملازم لأى خضوع منه لسلطة ما، بل إن المعارضة جزء من واقعة السلطة ذاتها ومن واقعة الخضوع ذاته، لأن النفس ترفض الخضوع وتأبى الانقياد ما لم يصاحبها يقين نفسى أو اقتناع عقلى بشرعية السلطة كحق لأصحابها، وبشرعية الخضوع كواجب لتنفيذ هذا الحق.
- وكل سلطة تخشى الجماهير فى تجمعها وتجمهرها.. تخشى الجموع كقوة كامنة خفية قد تهز السلطة فى أى لحظة وتسحب البساط من تحت أقدامها.
- وكل سلطة لا تقدم الحقيقة كل الحقيقة للجماهير، والجماهير بإمكانياتها الاعتيادية لا تستطيع بلوغ تلك الحقيقة، ومن هنا تقاد الجماهير ضد مصالحها، بل تقود الجماهير نفسها أحيانا ضد مصالحها بسبب عدم المعرفة، ومن هنا أيضا تنشأ أزمة المشاركة السياسية أزمة مشاركة الشعب فى الحكم أو أزمة الديمقراطية مباشرة كانت أم غير مباشرة.